

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثلجي الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم الاقتصاد
الموسومة بـ:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة المجمع الجهوي للاستغلال البدر- الأغواط

د. بومعالي

بن مسعود مسعود

محمد

بقشيش نجاة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
أ د فرحي محمد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د بوهالي محمد	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د قيمتي عفاف	أستاذة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

قال تعالى: " وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ " لقمان 12-
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكرِ النَّاسَ لم يشكرِ اللهَ
عز وجل "

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض على ما
أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة نشكرك ربي على نعمك التي لا تعد ولا
تحصى نحمدك ربي ونشكرك على أن يسرت لنا إتمام هذا البحث على
الوجه الذي نرجو أن ترضى به عنا يا رحمن ويا رحيم.
يطيب لنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور
"بوهالي محمد" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع وبذل فيه جهدا
في توجيه هذا البحث فله كل الشكر.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات تخرجت وما كنت لأفعل هذا
لولا أن الله وفقني، فالحمد لله ما تناهى درب ولا ختم جهد ولا تم
سعي بفضلته الحمد لله

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمه الحياة
وسر الوجود والدتي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار
والذي العزيز

إلى من بوجودهم اكتسب قوة و محبة لا حدود لها إلى من عرفت
بهم معنى الحياة و تعلمت معهم كيف أعيش إخوتي

إلى من تجمع بين سعادتي و حزني إلى صديقتي العزيزة

إلى كل عائلتي العزيزة

اهدي لكم هذا العمل المتواضع

نجاة

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
وبعد

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل
بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي
أنارت دربي بنصائحها، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب،
والبسمة إلى من زينت حياتي بضياء البدر، وشموع الفرح، إلى من
منحتني القوة والعزيمة، لمواصلة الدرب، وكانت سببا في مواصلة
دراستي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد، إلى الغالية على قلبي
"أمي"

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد
الأشواك عن دربي لي تمهد لي طريق العلم "أبي"

إلى أخي وأخواتي حفظهم الله عز وجل

إلى العائلة الكريمة، إلى صديقتي العزيزة

إلى كل الأشخاص الذي أحمل لهم المحبة والتقدير

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

مسعودة



الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
	الإهداء 1
	الإهداء 2
	مستخلص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	مقدمة
	الفصل الأول
05	مقدمة الفصل
06	المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية
06	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية
09	المطلب الثاني: وظائف وهيكل البنك التجاري
14	المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية
20	المبحث الثاني الإطار النظري للمخاطر البنكية
20	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية
21	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية
25	المطلب الثالث: أساليب التعامل مع المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها
29	المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر البنكية
29	المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر البنكية
30	المطلب الثاني: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر
32	المطلب الثالث: أدوات ووظائف إدارة المخاطر
36	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية
36	مقدمة الفصل
37	المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية
37	المطلب الأول: مفهوم السيولة وخصائصها وأهميتها
39	المطلب الثاني: أنواع السيولة البنكية ومكوناتها
42	المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة
46	المبحث الثاني: إدارة السيولة البنكية
46	المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية وأهدافها
47	المطلب الثاني: تحديد احتياجات السيولة
48	المطلب الثالث: نظريات السيولة البنكية ودواعي الاحتفاظ بها
54	المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وإدارتها

54	المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة واسبابها
55	المطلب الثاني: طرق قياس مخاطر السيولة
56	المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة البنكية
61	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" الأغواط
63	مقدمة الفصل
64	المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
64	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية
64	المطلب الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
67	المطلب الثالث: خصائص ومهام وأهداف البنك
70	المبحث الثاني: تقديم المجمع الجهوي للاستغلال
70	المطلب الأول: التعريف بالمجمع
70	المطلب الثاني: مصادر والهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال
75	المطلب الثالث: الأهداف والخدمات المقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال
77	المبحث الثالث: الإستراتيجية المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف بنك BADR
77	المطلب الأول: إدارة السيولة وفق القانون الجزائري
78	المطلب الثاني: مخاطر السيولة في بنك BADR
80	المطلب الثالث: مؤشرات ونسب قياس السيولة في BADR
85	خاتمة الفصل
	خاتمة عامة
	قائمة المصادر و المراجع

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات قياس مخاطر السيولة	28
02	نسبة الاحتياطي القانوني	82
03	نسبة السيولة القانونية	82
04	نسبة الرصيد النقدي	83
05	نسبة التوظيف	84

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لأحد فروع بنك ما	12
02	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك التجاري	13
03	أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك	22
04	خط اتجاه للودائع تحت الطلب	52
05	خط اتجاه ودائع التوفير	53
06	خط اتجاه ودائع الآجل	53
07	خط اتجاه إجمالي الودائع	54
08	السيولة لمقابلة القروض	55
09	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال	75

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول استحقاق الميزانية للأصول	82
02	جدول استحقاق الميزانية للخصوم	83



مستخلص:

يعد موضوع السيولة من الموضوعات التي نالت ولا زالت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والكتاب في إيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن، الهدف الأساسي لكل مصرف فضلاً عن ذلك هدف الأمان ليشكل مثلث من الأقطاب الثلاث والتي لا يمكن لأي مصرف أن يستغني عنه.

تعتبر إدارة السيولة في البنوك من أكبر التحديات التي تواجه العمل البنكي وذلك لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها، واعتبارات الربحية المرجو تحقيقها في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة فإدارة مخاطر السيولة تهدد معظم البنوك وخاصة التجارية منها فازدادت أهميتها و تأثيرها في البنوك مما يؤدي إلى استدعاء الضرورة إلى اعتماد معايير جديدة لإدارة السيولة وأدوات لقياسها و استراتيجيات لتفادي هذه

المخاطر، وتطبيق أفضل الممارسات الفعالة على صعيد إدارة المخاطر و إجراءات عمل داخلية تتيح لإدارة البنك

رصد أي خلل في إدارة مخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المخاطر البنكية، إدارة مخاطر السيولة، مخاطر السيولة

Extract

The subject of liquidity is one of the topics that has received and still is a great interest by researchers and writers in finding the nature of the relationship and how to achieve balance, the primary goal of each bank as well as the goal of security to form a triangle of the three poles, which no Bank can do without.

Liquidity management in banks is considered one of the biggest challenges facing the banking business, due to the difficulty of reconciling the liquidity requirements that must be maintained, and the considerations of the desired profitability, in that it reduces the risks that occur as a result of an excess or deficit in liquidity.

Liquidity risk management threatens most banks, especially commercial ones, and its importance and impact on banks has increased, which leads to the need to adopt new standards for liquidity management, tools for measuring it, and strategies to avoid this.

Risks, and the application of effective best practices in terms of risk management and internal work procedures that allow the management of the bank Monitor any defect in liquidity risk management.

Keywords: commercial banks, banking risks, liquidity risk management, liquidity risk



تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المصرفية الحيوية في النظام البنكي لاقتصاد أي بلد، حيث تلعب دوراً ريادياً واستراتيجياً في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، فهي تشكل في مجملها حلقة تتفاعل داخلها جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما اتسع هذا النشاط ازدادت تبعاً لذلك أهميتها واتسع مجال نشاطها خصوصاً في ظل السمة البارزة التي تميز النظام الاقتصادي والمالي العالمي ككل ألا وهي الأزمات المالية، وهذا ما جعلها عرضة لجملة من المخاطر عند قيامها بنشاطاتها المختلفة، والتي أصبحت سمة ملازمة للنشاط البنكي وجزء لا يتجزأ منه.

والعمل البنكي كغيره من النشاطات الاقتصادية والمالية الأخرى تواجهه العديد من المخاطر التي تعرقل وتحول بينه وبين بلوغه لأهدافه، ولعل أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية هي مخاطر السيولة.

فالسيولة تعتبر السمة المعبرة عن مكان البنك بين البنوك الأخرى، فهي مصدر ثقة من جهة يتحلى بها البنك لدى المودعين معه، فبمجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك فهذا كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين فيندفعون إلى سحب أموالهم، وهذا يعرض البنك إلى الإفلاس والوقوع في عسر مالي قد يؤدي به إلى توقفه عن العمل، ومن جهة أخرى توفر السيولة للبنك إغتنام فرص الإقراض المتاحة في السوق، ومن هذا المنطلق تعاضمت إدارة مخاطر السيولة في البنوك، هذه الأخيرة تبدأ في البحث عن أفضل الطرق لإدارة السيولة ثم البحث عن البدائل المتاحة التي تمكن البنك من الحصول على أموال سائلة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.

وتعتبر مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والمتمثلة في عدم قدرتها على مواجهة طلبات السحب المقدمة من طرف المودعين وزبائنه، هذه المخاطر جعلت البنوك في حاجة ماسة إلى أدوات وآليات لإدارتها، وهذا ما استدعى بروز آليات تهدف إلى توفير حلول إبداعية تساعد على توفير حماية؛ وكفاءة أكبر في إدارة مخاطر السيولة، وفي هذا الصدد تبرز جملة من الطرق والاستراتيجيات تستخدم في ذلك من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وهذا ما سنحاول أن نعكسه من خلال الدراسة التحليلية لمخاطر السيولة في البنوك التجارية.

إشكالية البحث: من خلال ما تقدم تبرز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة في:

ما مدى فعالية الطرق المتبعة في إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الأغواط؟

وبناء على الإشكالية الرئيسية تتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تتم إدارة المخاطر البنكية في البنك الفلاحة والتنمية الريفية. وكالة الأغواط؟
- ما أهمية إدارة مخاطر السيولة ودورها في تعزيز المركز المالي البنك **BADR** وكالة الأغواط؟

- هل تساهم الطرق المتبعة لإدارة مخاطر السيولة على مستوى وكالة BADR في التقليل من حجم مخاطر السيولة؟
 - فيما تتمثل آليات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية؟
 - ما مدى فعالية تطبيق إدارة خطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟
 - ما هي أهم الأدوات والإجراءات التي تستعملها البنوك لإدارة السليمة للسيولة؟
- فرضيات الدراسة:**

- للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول الكشف عن مدى صحتها.
- تتم إدارة المخاطر البنكية في بنك BADR وكالة الأغواط بالتركيز على الأسلوب العلاجي؛
 - تلعب إدارة مخاطر السيولة دورا بليغا في تعزيز المركز المالي البنك BADR وكالة الأغواط؛
 - تساهم الطرق المتبعة لإدارة مخاطر السيولة في بنك BADR وكالة الأغواط في التقليل من حجم مخاطر السيولة.
 - يتم إدارة خطر السيولة في البنوك التجارية عن طريق حساب بعض المؤشرات و النسب التي تمكنه من معرفة الوضع المالي للبنك.
 - بنك الفلاحة و التنمية الريفية له فعالية كبيرة في إدارة خطر السيولة من خلال احتفاظه بسيولة تمكنه من تلبية طلبات السحب من جهة، و اغتنام فرص السوق لتلبية طلبات الاقتراض و يظهر هذا من خلال أداء البنك.
 - من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك لإدارة السيولة اللجوء إلى البنك المركزي، تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض.
- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كون مخاطر السيولة تعتبر من أهم المخاطر التي تؤثر على سمعة البنك وتؤدي بالبنوك التجارية إلى الإفلاس.

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوع مهم يتعلق بعمل البنوك حيث نتطرق من خلاله الأدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من أخطار السيولة وهذا لتحقيق التوازن بين عوائد البنك والقدرة على الوفاء بالالتزامات

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

التعرف على مخاطر السيولة وتقييم استراتيجيات إدارتها و التي تتبناها البنوك التجارية في الجزائر .

تحديد أهم أدوات إدارة السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR التعرف على مخاطر السيولة

دوافع الدراسة:

تعددت أسباب اختيار الموضوع بُين ذاتية وموضوعية حيث تمثلت في:

- كونه له علاقة بالبنوك وتسيير مخاطر السيولة؛
- التأكيد على الأهمية البالغة لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية؛
- الرغبة الشخصية للتطرق للموضوع؛ لارتباطه بالتخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- من أجل إثراء المكتبة
- ومن الأسباب الموضوعية التي تدفعنا للقيام بهذه الدراسة أهمية البنوك وزيادة الإقبال والاعتماد عليها فهذا يستدعي ضرورة الاهتمام بإدارة سيولتها بكفاءة عالية
- ضرورة دراسة الأدوات التي تساعدنا على التقليل من خطر السيولة

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية والزمنية لهذه الدراسة في:

الحدود المكانية: يتناول البحث مخاطر السيولة في أحد البنوك التجارية الجزائرية متمثلة في بنك BADR وكالة الأغواط.

الحدود الزمنية: تمثلت ابتداء من الموافقة على الموضوع في جانفي 2023 إلى غاية جوان من نفس السنة.

منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، كونه يناسب طبيعة موضوع الدراسة في جانبه النظري، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، من خلال جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالسيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الأغواط.

صعوبات البحث:

لا يخلو إنجاز أي دراسة من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، و لا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة، و لعل أهمها:

- صعوبة الحصول على المعلومات حول الموضوع إن لم نقل انعدامها، و هذا كون أن عمل البنوك يتسم بالسرية خاصة جانب السيولة.
- عدم تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة بالبنك، و كل موظف يجرد نفسه من المسؤولية و يرسلنا

إلى موظف آخر، كما أن هناك تناقض بين المعلومات المقدمة من كل طرف
هيكل الدراسة:

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، الفصلين الأول والثاني نظري والثالث
تطبيقي تسبقهم مقدمة للموضوع إضافة إلى خاتمة متضمنة جملة من النتائج التي توصلنا
إليها ومجموعة من التوصيات، وجاءت الدراسة على النحو التالي:
الفصل الأول: البنوك التجارية.

الفصل الثاني: أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية
الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الأغواط.
الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع المخاطر في البنوك
التجارية ومخاطر السيولة خاصة.

✓ دراسة خضراوي نعيمة رسالة ماجستير بعنوان " إدارة المخاطر البنكية دراسة
مقارنة بين البنوك

التقليدية والإسلامية- حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري - ()
2009 "

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية و أي
البنوك أكثر
مقدرة و مرونة في إدارة المخاطر البنكية.

و هدفت الدراسة إلى إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر و كيفية إدارتها و طرق قياسها في
البنوك التقليدية، إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك كافة.
و من النتائج المتوصل إليها من الدراسة هي أن البنوك الجزائرية مازالت تعتمد على القواعد
و النظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم المخاطر البنكية، افتقار البنوك
الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس و مراقبة المخاطر، إضافة إلى عدم وجود إدارة خاصة
بالمخاطر في البنوك التجارية.

و الفرق بين دراستنا في أن هذه الدراسة تطرقت إلى دراسة مقارنة بين البنوك التجارية و
البنوك

الإسلامية في إدارة المخاطر البنكية، و دراستنا تناولنا إدارة خطر السيولة على مستوى بنك
تجاري.

✓ دراسة قويني زهرة، تواتي آسيا مذكرة ماستر بعنوان "إشكالية إدارة خطر
السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR -وكالة المدية "

كانت الدراسة في السنوات الثلاثة من 2015 إلى 2017 حيث أن البنك لم يكن لديه خطر في
السيولة طيلة السنوات الثلاثة

و الفرق بين دراستنا في أن هذه الدراسة كانت في السنوات الثلاثة الأخيرة من 2019 إلى 2021 حيث أن البنك يوجد لديه خطر في السيولة في السنتين الأوليتين أما في السنة الأخيرة لا يوجد خطر في السيولة



تمهيد

تعتبر البنوك بجميع أشكالها وأنواعها العمود الفقري لأي نظام مصرفي ووسيلة لاختراق مجال النظام المصرفي الذي يشمل جميع المؤسسات المصرفية ومختلف الأنظمة والقوانين القائمة. تعتبر البنوك التجارية ركائز مهمة بشكل خاص للنشاط الاقتصادي لأي بلد، مهما كانت أسبابها. وتعتبر من أدوات تطوير وازدهار النظام الاقتصادي الحديث، حيث تمثل البنوك التجارية أو بنوك الإيداع أماكن أمانة لأموال الأفراد وودائعهم. من أجل دراسة معمقة وشاملة، قررنا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، يناقش المبحث الأول ماهية البنوك التجارية، ويناقش المبحث الثاني الإطار النظري للمخاطر المصرفية. أما المبحث الثالث فقد ناقشنا ماهية إدارة المخاطر في البنوك

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي يركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنوك التجارية بهذا التعريف تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضة وبين الذين لديهم عجز ويحتاجون لهذه الأموال، حيث تلعب هذه البنوك دوراً فعالاً في مجال الأموال وإعادة دمجها في الاقتصاد خصوصاً في البلدان التي يكون فيها نشاط السوق

ضعيف. فتزيد فيه الصعوبات والمخاطر فيجب على البنوك التجارية معرفة كيفية أخذ الاحتياطات والضمانات اللازمة لمواجهتها

المطلب الأول: البنوك التجارية

للبنوك التجارية دور فعال في السياق الاقتصادي المعاصر، خاصة في تعزيز التنمية من خلال توفير التمويل للمشاريع المختلفة، خاصة مع الوتيرة الديناميكية للاقتصاد وزيادة احتياجات التمويل.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل، قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية سابقة عليها كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى، وهي كبار التجار والمرايين ورجال الصاغة، ولقد تمكنت البنوك الحديثة في القضاء عليها والحلول محلها¹.

➤ كبار التجار:

فالبنوك الحديثة هي وريثة أولئك التجار الذين كانوا لشهرتهم موضع ثقة التجار والأفراد المحيطين بهم، وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة ومعاونة التجار، ومن هنا ائتمنهم الأفراد واستودعهم نقودهم، ومن هنا أيضا بدأ التاجر يصبح وديعا تودع لديه نقود الأفراد ويحصلون في مقابلها على شهادات إيداعها، وفي هذه المرحلة كان التاجر يتعهد بحراسة النقود نظير عمولة يحصل عليها

➤ المرايون العاديون:

بالإضافة إلى التجار فإن البنوك الحديثة هي أيضا وريثة المرايين الذين كانوا يقرضون أموالهم في مقابل عمولة كانت في البداية كبيرة، والمرايبي يستخدم أمواله الخاصة في الاقتراض، ويتقاضى في مقابل هذه الخدمة مبلغا من النقود كان يسمى ربا .

➤ الصاغة:2

والبنوك التجارية هي أيضا وريثة الصاغة الذين كانوا يشتغلون بتجارة الحلي و المعادن، ومن هذه التجارة اكتسبوا خبرة بعيار المعادن وبأسعارها، وكان الأفراد يتجهون إليهم في البداية للكشف عن عيار النقود المعدنية، ثم تطور الأمر فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع، فظهر بذلك التجار المتخصصون واتسعت الأسواق، وزادت ثروات التجار، الشيء الذي دفع هذه الفئة إلى البحث عن طريقه مأمونة تحافظ بها على هذه الثروة

¹ - رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص36-37

² - رايس حدة، مرجع سابق، ص27-29

من السلب و النهب و الضياع ،وهي أمور كانت من السمات البارزة لتلك الفترة، ولقد وجدت بغيتها في أولئك الصاغة و الصيارفة بل وبعض التجار الدين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة و القوة والأمانة، فكانت تودع لديهم ما تريد من فوائضها النقدية لحفظها نظير عمولة إيداع للخدمة التي يقدمونها، وفي نفس الوقت كان المودعون يحصلون من المودع لديهم شهادات إيداع تثبت حقوقهم وكانت هذه الشهادات تتضمن تعهدا من المودع لديه برد الأمانة (الوديعة) عند طلبها كما ونوعا.

ولقد كانت هذه الشهادات في بداية الأمر تصدر اسمية، وكان يتم تداولها عن طريق التنازل (التظهير) ،ولكن مع مرور الوقت و تزايد ثقة المتعاملين في المودع لديهم (مصدري هذه الشهادة)أصبحت هذه الأخيرة شهادات لحاملها يتم تداولها لمجرد التسليم دون الحاجة لتنازل أو تظهير وشيئا فشيئا لاحظ المودع لديهم (الصاغة و الصيارفة وبعض التجار) أن قدرا ضئيلا فقط من شهادات الإيداع التي يصدرونها يعود حاملوها إليهم مطالبين باستردادها (سواء كانت نقودا أو معادن أو معادن نفيسة أو أية أشياء قيمة)، ومن هنا فكر هؤلاء في استغلال كل أو بعض تلك الودائع العاطلة خصوصا و أنه كان هناك كثيرون تتوفر لديهم الرغبة الاقتراض و الاستثمار.

ولذلك وبعد أن كان الصاغة والصيارفة يقرضون من أموالهم الخاصة، بدعوا يقرضون أيضا من البعض الودائع التي لديهم، وفي مقابل ذلك يدفعون للمودعين نسبة من الفوائد التي تعود عليهم من القروض التي يمنحونها بعد أن كانوا في البداية يأخذون منها عمولة إيداع.

وهكذا تطورت الفكرة خطوة إلى الأمام، غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فالبنوك الحديثة لم يتوقف دورها عند الحراسة ودائع العملاء كما كان يفعل أشهر التجار ،ولا عند حد منح القروض من أموالها الخاصة كما كان يفعل المرابون، وهي أخيرا لم تكتفي بعمليات الصرف وحدها كما كان فعل الصاغة، فهي تقوم بهذه العمليات كلها و الجديد في هذه البنوك هو قيامها بمنح قروض من ودائع ليست لها وجود فعلى لديهم فلقد بدعوا فعلا يخلقون الودائع و يصنعون السيولة، وبدأت بذلك تتسع مقدرة البنوك على الإقراض و منح الائتمان إلى حد بعيد

وهكذا نشأة البنوك التجارية وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان ثم تعددت وظائفها وعملياتها وقامت إلى جانبها بنوك أخرى عديدة يقدم كل منها ائتمانا من نوع معين، وبذلك أصبحت البنوك في مجموعها وظائف تتلخص في تلقي ودائع وتوفير الائتمان وتقديم مختلف الخدمات المصرفية الحديثة وضمان السير الحسن لعجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع ثاني: التعريف بالبنك

يمكن أن نعرف البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة

(أ) تعريف البنك:

أن الأصل الأول للكلمة هو الأصل الأوربي و المشتقة من الكلمة الإيطالية (Banco) التي تعني المنضدة أو الطاولة أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فلأن الصرافين للمباردين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع و شراء العملات المختلفة وذلك في أواخر القرون الوسطى¹.

حيث توجد عدة تعاريف للبنك نذكر منها:

يعرف البعض المصرف بأنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها"²

يعرف البنك على انه: "مؤسسة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عند الحاجة عن حاجة الجمهور أو مؤسسات الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها لآخرين وأسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة."³

والتعريف الذي ورد في المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية هو أن:

"البنك هو جهاز يتولى تقديم الائتمان لعملائه ويتلقى الودائع منهم والائتمان هو مقدرة الحصول على السلع والخدمات أو نقود جاهزة مقابل الوعود بردها يعادلها مستقبلاً"⁴

ب) تعريف البنوك التجارية:

البنوك التجارية: عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، وتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل.⁵

المطلب الثاني: وظائف وهيكل البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقديم خدمات مصرفية لعملائها وتتنافس لتتوسعها وتطويرها لتقديم أجود وأفضل الخدمات، ولها هيكل تنظيمي لتوزيع تلك الخدمات عبر أقسام مختلفة لتوزيع السلطة والمسؤولية على كل قسم.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية، وأخرى حديثة.⁶

¹ - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2006، ص20

² - محمد نبيل إبراهيم، د محمد على حافظ، النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية، القاهرة: د.ت، 75.

³ - مفيدة طلبة، إدارة مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك

جامعة العربي بن مهيدي، 2012، ص5

⁴ - سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، مجموعات المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، ط2، 2004، ص148

⁵ - رايس حدة، مرجع سابق، ص07

⁶ - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص40

التجارية

أولاً: الوظائف التقليدية

- (1) فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وإذخارها، ولأجل وخاضعة لإشعار).
- (2) تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:
 - ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
 - ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها
 - ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً و شراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
 - ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية
 - ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
 - ✓ التعامل بالمعاملات الأجنبية بيع وشراء، وشيكات سياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.
 - ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
 - ✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
 - ✓ تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة

ثانياً: الوظائف الحديثة

- (1) إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة.
 - (2) تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري. ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
 - (3) المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري للإقراض لأجل قصيرة إلى الإقراض إلى أجل متوسطة وطويلة الأجل نسبياً.
- ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموج) وظائف أخرى أهمها:

- (1) وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة لإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف. ويتم ذلك عادة بطرق الائتمانية. ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريباً بانهيار الاتحاد السوفياتي.

(2) وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات التي استخدمتها.

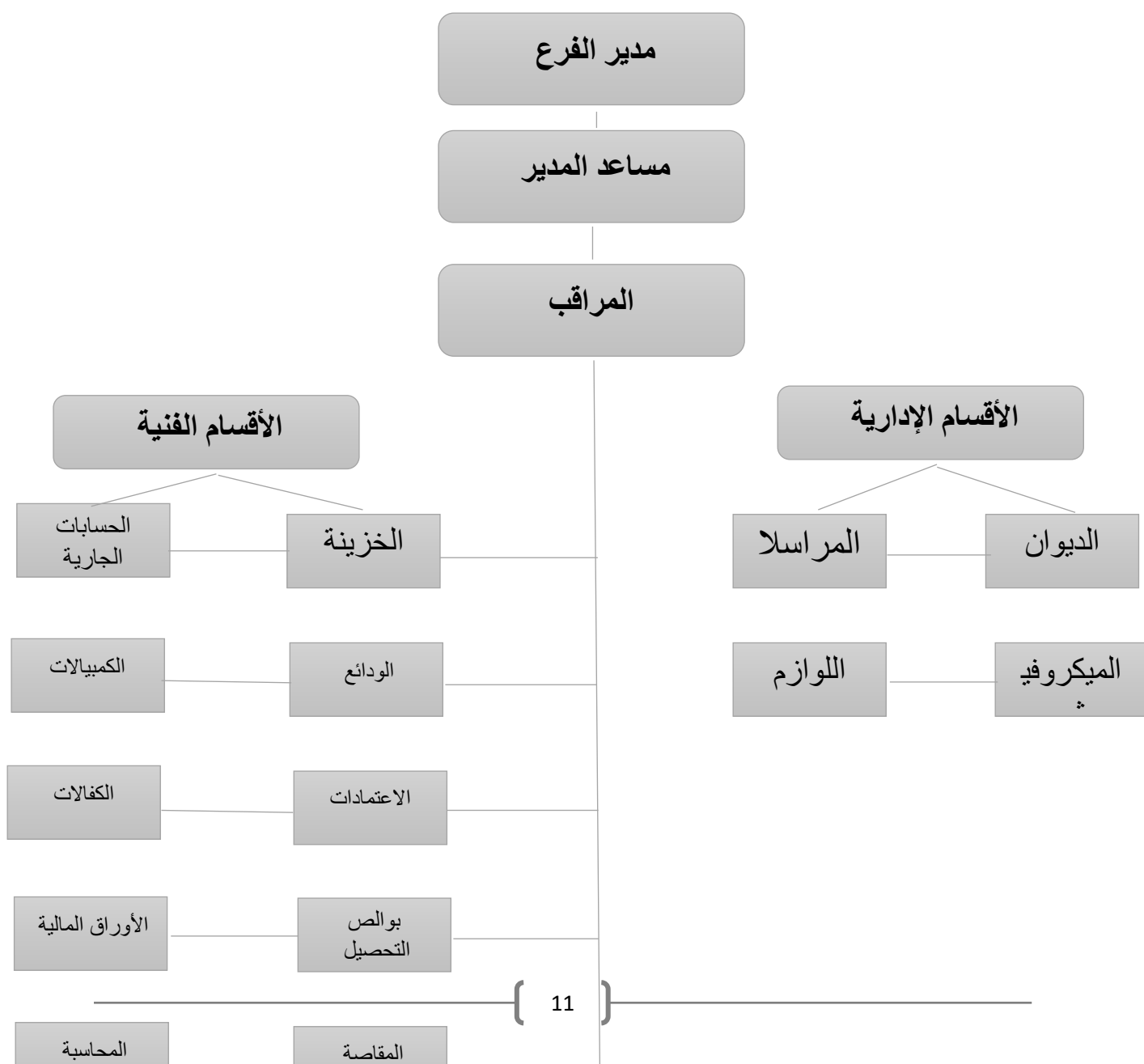
الفرع الثاني: هيكل البنك التجاري¹

إن التنظيم الإداري السليم هو حيز الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة و التخطيط و التنفيذ الدقيق .و يلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري و النظام الفني .ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية و يخصص لكل منها قسم فني مختص مثل: الحسابات الجارية ، و قسم الأوراق التجارية ، وقسم الاعتمادات المستندية . وغيرها وكلما تعددت العمليات المرتبطة بنوع محدد من الخدمة المصرفية يخصص قسم فني لها . وكلما قلت هذه العمليات فقد يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد . ومن المهم أيضاً تجزئة الخدمات الرئيسية إلى خدمات فرعية بحيث تنشأ وحدات إدارية فرعية تختص بهذه الخدمات . وعلى سبيل المثال قد يتم تجزئة قسم الحسابات الجارية للعملاء إلى وحدات فرعية تختص واحدة منها بعمليات السحب و أخرى بالإيداع . وثالثة لاحتساب الفوائد، ورابعة للتعرف على مراكز العملاء بسرعة وهكذا.

وبعد تحديد الأقسام والوحدات الإدارية يتم تحديد الاختصاصات والواجبات بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام والوحدات مع تفويض قدر من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم. ومع توضيح الاختصاصات والواجبات يتم بيان خطوط انسياب السلطة من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الدنيا، مع بيان تدرج المسؤولية من المستويات الدنيا إلى العليا. حتى تسهل عملية الاتصال والرقابة والمتابعة بالإضافة إلى محاسبة المسؤولية

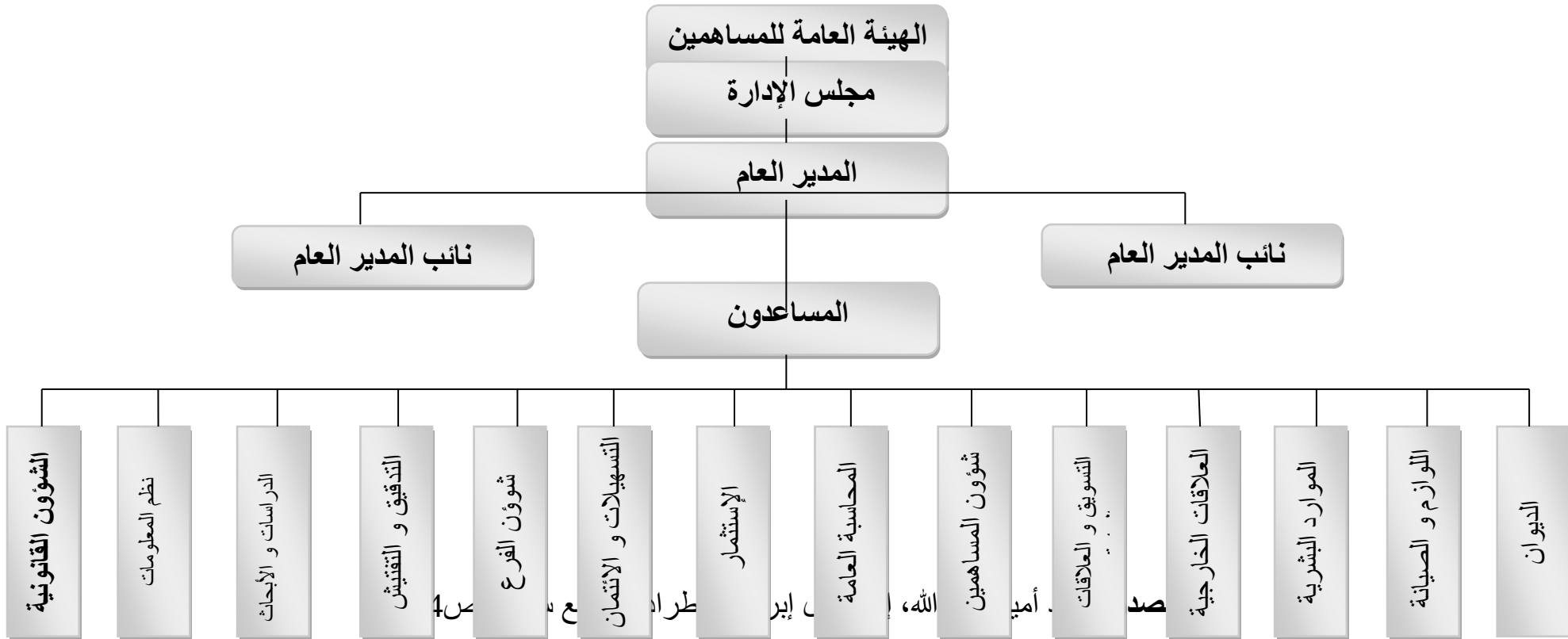
¹ - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص41.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لأحد فروع بنك ما



المصدر: خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص43

أما بالنسبة الشكل (02): للهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك التجاري.



ومم يجدر ذكره أن التنظيم الإداري يختلف من بنك إلى آخر ومن فرع إلى آخر تبعاً لاختلاف الحجم، ونوع النشاط، وعدد العاملين، وطريقة العمل من حيث كونها يدوية أو آلية. ومن هنا تأتي صعوبة وضع نظام إداري ثابت وموحد تطبقه كافة البنوك. وأن ما تم شرحه وبيانه سابقاً يعتبر على سبيل المثال فقط. ولكن مهما اختلفت هذه النظم والأقسام فإنها تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف البنك وأغراضه.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

للبنوك التجارية مصادر متعددة ومختلفة التي من خلالها يحصل على أمواله ليعيد توظيفها واستخدامها في جوانب ومجالات مالية متعددة.

الفرع الأول: موارد البنوك التجارية¹

✓ رأس مال والاحتياطيات:

1. رأس المال: (المبالغ التي يدفعها المؤسسون أصحاب المصرف، أو ثمن الأسهم إذا كانت شركة مساهمة و يخصص لشراء مقر الإدارة و الفروع المصرفية و الآلات و التجهيزات و السيارات لكي يباشر المصرف أعماله).

2. الاحتياطيات: مبالغ نقدية تقتطعها المصارف التجارية من أرباحها الصافية وتحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم رأس المال وتحسين الموقف المالي للمصرف الأمر الذي يشجع المودعين على التوجه لهذا المصرف أو ذاك، فكلما ازدادت الإمكانيات الذاتية للمصرف كلما ازدادت القيمة الدفترية للسهم وازدادت الودائع لديه وتقسم الاحتياطيات إلى

- الاحتياطي القانوني: وهو مبالغ مالية يقتطعها المصرف من الأرباح الصافية استناداً للقانون النافذ الذي يحدده المصرف المركزي وذلك لتدعيم المركز المالي للمصرف
- الاحتياطي الاختياري: وهو مبالغ يقتطعها المصرف من الأرباح الصافية بعد اقتطاع الاحتياطي الإلزامي أو القانوني و ذلك لتدعيم المركز المالي للمصرف حيث تزداد إمكانيات الذاتية فينعكس إيجاباً على قيمة الأسهم و تزداد القيمة الدفترية للسهم.

3. المخصصات: هي مبالغ تقتطعها المصارف من الأرباح الإجمالية في نهاية السنة المالية وذلك لمواجهة ظروف طارئة أو أهداف محددة. مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص الضرائب.

4. الأرباح غير الموزعة: هي مبالغ يقتطعها المصرف من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين، فقد يحتجز المصرف 10% وقد يحتجز 50% وقد يحتجز جميع الأرباح في بعض السنوات وتبقى في حساب الأرباح غير موزعة وذلك بهدف دعم المركز المالي للمصرف.

¹ - على كنعان، النقود والصيرفة والسياسية النقدية، دار المنهل اللبناني، ط1، 2012، ص207-208

✓ **الودائع:** تعد أحد أهم مصادر تمويل المصرف، لأنه كما ذكرنا فإن رأس المال والموارد الذاتية للمصارف لا تختص للإقراض، بل لدعم المركز المالي بينما تختص الودائع للتوظيف والاستثمار فكلما ازدادت الودائع كلما ازدادت قدرة المصرف على خلق الائتمان وزيادة حجم استثماراته. أما تعريف الودائع فهي: "مبالغ من المال يودعها الأفراد أو الشركات التجارية لدى المصارف لأجل محدد ومقابل فائدة استنادا للعروض التي تقدمها المصارف للمودعين" يوجد أنواع عديدة من الودائع نذكر منها:

1. **الودائع تحت الطلب:** وتسمى الودائع الجارية أو الحسابات الجارية، وهي مبالغ يودعها الأفراد أو الشركات لدى المصارف وعادة ما تكون فوائدها منخفضة أو بدون فوائد ويحق لصاحب هذه الوديعة سحبها في أي وقت يشاء لذلك سميت الودائع تحت الطلب أي لا يحتاج المودع الأخطار المصرف بالسحب.

2. **الودائع الآجلة:** هي مبالغ يودعها أصحابها لدى المصارف التجارية لفترات محددة (3 أشهر، 6 أشهر، سنة، سنتان، ثلاثة سنوات) ويتقاضى المودع الفائدة التي يقررها المصرف لكل نوع من هذه الأنواع. وقد يحصل المودع على فائدة أعلى أو مزايا إضافية إذا كانت لديه مبالغ كبيرة ويريد الاحتفاظ بها لفترة أكثر من سنة، فتصبح مغرية للمصرف لكي يعطي عليها بعض المزايا.

3. **الودائع بإخطار:** هي مبالغ يوظفها أصحابها لدى المصارف لفترة محددة ويطلبون سحب جزء منها زمنية، لذلك يشترط المصرف تخفيض سعر الفائدة على هذه الودائع إلى ما دون الودائع الآجلة ويضع شرطا على المودع إخطاره بزمان سحب المبلغ المراد التصرف به، وعادة ما تكون الفترة شهرا على الأقل أي يجب على المودع إعلام المصرف قبل شهر من تاريخ السحب لكي يجري المصرف حساباته الخاصة بالاستثمار.

4. **ودائع التوفير:** مبالغ يودعها صغار المدخرين في المصارف بقصد تحسين وضعهم المادي، وعادة ما تشجع الدولة الادخار بهدف زيادة حجم الودائع اللازمة للإقراض فتفتح حسابات خاصة تسمى حسابات التوفير وتلتزم المصارف بدفع فوائد مرتفعة على هذه الودائع وعادة ما تكون مثل الودائع الآجلة أو أحيانا أقل بنقطة أو نقطتين فإذا كانت الفائدة على الودائع الآجلة 9 % تكون على الودائع التوفير 7 % ويحق للمودع الإيداع و السحب في أي وقت يشاء وعادة ما يحمل صاحب الحساب دفتر يسمى (دفتر التوفير) تسجل فيه كل عمليات السحب و إيداع وذلك الاطلاع الزبون على رصيده بشكل مستمر، وقد أعطيت هذه المزايا لودائع التوفير لتشجيع صغار المدخرين غير القادرين على الادخار و المتقاعدين و الأطفال و الحرفيين و الموظفين لادخار مبالغ بسيطة من دخولهم بحيث يمكن من خلال استثمارها في المصارف تحسين دخولهم أو زيادة مقدرتهم المالية في المستقبل.

الاقتراض من المصارف: أي مصرف تجاري يستطيع الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى وذلك بهدف تلبية طلبات القروض أو لمواجهة أزمة السيولة التي يتعرض لها المصرف. وينقسم الاقتراض إلى قسمين:

(1) **الاقتراض من المصرف المركزي:** يلجأ المصرف التجاري إلى المصرف المركزي في حال تزايد طلبات الاقتراض عليه وفي حالات المواسم، لأن السيولة الموجودة في المصرف التجاري قد لا تستطيع تلبية طلبات الزبائن في المواسم مثل المواسم الزراعية في الصيف، أو مواسم الأعياد أو في نهاية السنة المالية وتسوية الحسابات للشركات وتسديد الديون، كما وإن المصرف المركزي نفسه قد يفضل زيادة السيولة في الاقتصاد.

(2) **الاقتراض من المصارف التجارية:** تجيز الأنظمة والقوانين للمصارف الاقتراض من بعضها البعض بهدف مواجهة التزاماتها وتأخذ صور الاقتراض.

✓ **الأموال المجمدة:** يطلق عليها الكتاب الاقتصادي على هذه الأموال أشباه النقد (أو ودائع مجمدة) وتكون هذه الأموال إما ودائع ودائع لتغطية عمليات مصرفية (المبالغ التي تدفع عند فتح الاعتماد المستندي للاستيراد) أو المبالغ التي يدفعها الزبون تأميناً لاستعادة القطع الأجنبي أو تسوية حسابه مع البنوك الأجنبية.

إن هذه الأموال تجمد لحين الوفاء بها وقد تكون الفترة ستة أشهر أو سنة أو أكثر ولا يترك المصرف هذه الأموال في الصندوق وإنما يقوم باستثمارها والحصول على عائد من خلال الاستثمار في حين لا يدفع للمودعين أي فائدة وعادة ما تكون مصدر ربح كبير للمصارف فكلما ازدادت الأموال المجمدة أو أشباه النقد كلما ازدادت أرباح المصرف التجاري

إن هذه الأموال ودائع مجمدة ولا يمكن اعتبارها موارد عادية للمصرف، بل موارد استثنائية لأنها قد تكون بنسب متدنية وقد لا يكون لدى المصرف أي مبلغ من هذه الأموال.

الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية¹

✓ **القروض المصرفية:** تحتل القروض المصرفية الأهمية النسبية الأولى بين أصول البنك التجارية وتعتبر هذه الأخيرة مصدراً أساسياً للائتمان بكل أنواعه، تلجأ إليها مختلف المؤسسات والأفراد لتمويل مستلزماتهم وحجاتهم من الأموال اللازمة لذلك.

تصنيف القروض

توجد عدة تصنيفات للقروض المصرفية تختلف حسب المدة والغرض منها أو حسب موقف البنك اتجاه مقترضيه أو تبعاً للضمان المطلوب، وسوف نعالجها في النقاط التالية:

¹ - رابيس حدة، مرجع سابق، ص ص 67-90

(1) تصنيف القروض على أساس المدة: وتنقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل

(2) تصنيف القروض على أساس الغرض منها: قد يعقد الأفراد إيماناً لتمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية (عادة المعمرة)، ويعرف هذا باسم الائتمان الاستهلاكي وعادة ما يكون هذا الائتمان متوسط الأجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط، ومن أمثلة هذا النوع تلك القروض التي تمنحها البنوك التجارية لموظفي الحكومة والقطاع العام، ويعد النوع من أوائل صور الائتمان التي عرفها الإنسان.

أما إذا لجأت المشروعات إلى الائتمان بغرض تمويل جزء من رأس مالها العامل أو الجاري (مثل مشتريات المواد الأولية ومصاريف الصيانة ومدفوعات ... إلخ)، فيسمى الائتمان هنا ب: الائتمان التجاري ونظراً لما تحتاجه المعاملات التجارية من السرعة، يكون الائتمان التجاري عادة قصير الأجل وتكون الأداة المناسبة لتداوله هي الكمبيالات والسندات الإذنية، ومن أمثلة هذا النوع نجد القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنوك أو الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية، وهي قروض تكون عادة قصيرة أو متوسطة الأجل.

(3) تصنيف القروض على أساس موقف البنك تجاه مقترضيه: أي من ناحية الضمان، حيث يقبل البنك تقديم قروضاً إلى بعض عملائه بدون ضمان لأسباب كثيرة (وأهمها الثقة)، بينما لا يقبل تقديم قروض لآخرين من العملاء إلا بضمان، فالضمان يتمثل في إعطاء حق معين للمقرض 'أي البنك' يستطع به أن يسترد المبلغ الذي له في ذمة المدين بسهولة أكثر بكثير مما لو لجأ إلى القانون في حالة عدم وفاء المدين بالتزاماته تجاهه.

ومعنى ذلك أن يتمسك البنك بوجود ضمان عند تقديم القروض في بعض الحالات وعدم تمسكه بذلك عند تقديم القروض في الحالات الأخرى، إنما يتوقف على درجة المخاطر الائتمانية التي يتحملها البنك في عملية الاقتراض فعندما تكون درجة المخاطرة تلك منخفضة للدرجة التي يجد فيها البنك عدم وجوب وجود ضمان مقابل تقديمه القرض، يقدم البنك القرض إلى العميل دون أن يطلب منه تقديم ضمان له، أما عندما تكون درجة المخاطرة الائتمانية أعلى من تلك الدرجة، فإن البنك لا يقدم القرض إلا عند حصوله على ضمان، وعندما تكون درجة المخاطرة عالية لدرجة أكبر من أن يغطيها الضمان، الذي يكون العميل على استعداد لتقديمه للبنك فيمتنع البنك بطبيعة الحال عندئذ عن تقديم القرض للعميل.

 العناصر الأساسية في منح القروض: أهم العناصر الرئيسية عند منح القروض والتي نوجزها

فيما يلي:

(1) الثقة.

(2)

دراسة السوق

(3)

الدراسة الصناعية.

(4)

تحليل الحالة المالية للمقترض والضمانات:

✓

الاكتتاب لدى الخزينة العمومية:

+

سندات الخزينة العامة المطبوعة (على شكل وثائق أو استثمارات): تتمثل في وثائق

وأوراق تثبت عملية القرض بين الخزينة العمومية ودائنيها بكافة الشوط والخصائص أما شروط الإصدار ولاكتتاب في مثل هذه السندات كثيرة ومتعددة ومن أهمها نذكر:

(1)

تجميد القروض حتى موعد استحقاقها

(2)

السماح باسترداد قيمة السند

(3)

إمكانية استرداد قيمة السند

(4)

سندات ليس لها تاريخ استحقاق معين

+

شهادات أو سندات الخزينة العامة في الحساب الجاري: تختلف هذه الشهادات

والسندات عن سابقتها في كونها لا تتمثل في الاستثمار أو وثائق مطبوعة تختلف بها الجهات التي اكتتب بها، بل بقيود في سجلات الخزنة (أو البنك المركزي)، حيث تفتح بها حسابات جارية لأصحابها إن الجهة المكتتبه في مثل هذه الشهادات أو السندات تصبح كصاحب الحساب الجاري العادي لدى البنك، حيث تسجل في هذه الحساب كمية السندات التي اكتتب بها والتي تستطيع أن تنقل ملكيتها لغيرها بواسطة حوالات توجه إلى المؤسسة التي يوجد لديها الحساب الجاري (الخزينة أو البنك التجاري).

ويمكن تعريف أدونات الخزينة بأنها عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك، وتفرض البنوك التجارية سعر الفائدة على هذه القروض الممنوحة إلى الحكومة، وهنا يكون سعر الفائدة أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

✓

شراء العملات الأجنبية: ويشمل هذا البند على الأصول النقدية التي يمكن وصفها

بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة، وتمثل ما يمكن تسميته (خط الدفاع الأول) في مواجهات طلبات السحب الجارية لعملاه وعادة ما تقسم هذه المجموعة إلى جزئين رئيسيين، ويشمل الأول على نقدية لخزينة البنك سواء بالعملة الأجنبية أو العملة الوطنية، ويشمل الجزء الثاني على أرصدة البنك التجارية لدى البنك المركزي و التي قد تزيد عما يتعين أن يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي، كاحتياطي نقدي قانوني، كما تحتفظ العديد من البنوك التجارية بكميات معينة من المعادن النفيسة وأهمها الذهب، وكذا الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك التجارية الأخرى، وأخيرا الشيكات تحت التحصيل من هذه البنوك لصالح البنك .

المبحث الثاني: الإطار النظري للمخاطر البنكية

للبنوك أهمية كبيرة في الاقتصاد أي بلد كان، ويرجع هذا للدور الذي تلعبه في عجلة الاقتصاد وتطويرها، في التي تم الاقتصاد بالتمويل اللازم لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وهذا بمنح المستثمرين الذين لهم عجز مالي بالأموال اللازمة عند الحاجة، البنك هنا يلعب دور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين إضافة إلى هذا فان البنوك تقوم بالعديد من الخدمات والوظائف كخصم أوراق تجارية، منح قروض وغيرها من الوظائف.

في ظل التغيرات المستمرة لطبيعة عمل البنوك و البيئة الاقتصادية تتعرض البنوك للعديد من المخاطر التي تؤثر على نشاطها، وتدفع بها للقيام بمجموعة من الأبحاث والدراسات من أجل التعرف على هذه المخاطر والطرق الأنسب للتعامل معها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

تعددت التعاريف حول إدارة المخاطر، فيما يلي أهم التعاريف التي تناولت إدارة المخاطر

- تعرف المخاطر المصرفية بأنها "احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تدبب العائد المتوقع على الاستثمار"، وهي أيضا "حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"¹
- "المخاطرة هي الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال"²

¹ - رحيمة شخوم، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص نقود بنوك مالية، جامعة الأغواط، 2021، ص36

² - سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2015 \ 2016، ص34

- وتعرف أيضا "المخاطرة هي سلوك مرفق باحتمال تحقيق خسائر مالية وبشرية بسبب عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد، والخطر رفيق ملازم لرجل الأعمال وبالتالي يجب أن يعرفه جيدا ويعرف كيفية التعامل معه".¹

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية ومصادرها

الفرع الأول: أنواع المخاطر البنكية

زادت المخاطر المصرفية بشكل كبير في الوقت الحاضر، والسبب يعود إلى جانبين أساسيين الأول يتعلق بإدارة المخاطر في الحياة الاقتصادية، والثاني يرتبط بزيادة معدلات الترابط والتداخل

يوجد العديد من المقاييس التي يتم الاعتماد عليها لتصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فطبقا لتقسيم الكلاسيكي تقسم المخاطر البنكية إلى أربع تصنيفات رئيسية وهي: مخاطر مالية، مخاطر تشغيلية، مخاطر الأعمال، مخاطر الأحداث كما هي موضحة في الشكل التالي:

¹ - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008، ص208.

الشكل رقم (03): أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك

أنواع المخاطر البنكية



المخاطر المالية: متعلقة بإدارة الأصول والخصوم المصرف، ينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقاً لتوجيه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية، تظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للمصارف وتشمل أنواع مختلفة من المصارف نذكر منها:

1. **مخاطر الائتمان:** من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على رغم من وجود مخاطر مهمة أخرى، علماً أن كثيراً من دراسات المصرفية أشارت إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها المصارف كان في الغالب أهم أسبابها تعثر الائتمان.

2. **مخاطر السيولة:** تنشأ من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقل من قدرة المصرف على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند موعد استحقاقها، وتعرف أنها الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن صعوبات تواجه المصرف في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطر تمويل السيولة أو تعذر بيع أصول وهو ما يدعى ماخر بيع الأصول، وتتعاظم مخاطر السيولة حينما لا يستطيع المصرف توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول لمصادر جديدة للنقدية.

"هي مخاطر حالية ومستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة. وتظهر هذه المخاطر عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات. إن المتطلبات المسبقة لإدارة مخاطر السيولة تتضمن وجود مجلس إدارة يعرف ما يدور حول هذا الموضوع، إدارة قادرة، وموظفون لديهم الخبرة المناسبة وإجراءات وأنظمة فاعلة"¹

3. **مخاطر السوق:** هي مخاطر تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثل على هذه المخاطر ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، وفي مصر في الستينات والسبعينات، والولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر 2001، ويمكن تقسيمها إلى

- ✓ مخاطر أسعار الأسهم
- ✓ مخاطر أسعار السلع
- ✓ مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية وهامش الربح في المصارف الإسلامية

مخاطر غير مالية: وتضم مخاطر التشغيل والمخاطر السياسية والقانونية.

(1) **المخاطر التشغيلية:** مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على إنها: "مخاطر التعرض للخسارة التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق في العمليات الداخلية أو الأشخاص أو

¹ - شقيري نوري موسى و اخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع و طباعة، ط1، 2012، ص299

الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية." ويشمل حسبما حددته لجنة بازل للرقابة المصرفية "الاحتيايل الداخلي والخارجي، ممارسة العمل والأمان في مكان العمل، الأضرار في الموجودات المادية، التنفيذ وإدارة المعاملات، الممارسة المتعلقة بالعملات والمنتجات والأعمال، الاحتيايل، الخلل التقني.

(2) **المخاطر السياسية:** تؤثر الأحداث السياسية وتخلق مخاطر للعمل المصرفي ومنها العولمة، المقاطعة والإضرابات، والتأمين... إلخ

(3) **المخاطر القانونية:** البعض يطلق عليها مخاطر الالتزام، وتنتج من عدم الامتثال للقوانين و القواعد و المعايير المحددة أو عدم تطبيقها لما هو مقرر ما يؤثر سلبا على المصارف، تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على المصارف المخالفة وتكرارها قد يؤدي إلى عقوبات اشد قسوة وهذه المخاطر تنشأ عن عدم قدرة تنفيذ عقود نتيجة سوء توثيقها أو نتيجة عدم تمتع الطرف المقابل الصلاحيات الضرورية للتعاقد و الوضع القانوني غير الأكيد لبعض المعاملات وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة العسر أو الإفلاس وكذلك تؤدي التغيرات في البيئة القانونية إلى بعض المخاطر، مع العلم أن بازل 2 قد صنفت المخاطر التشريعية ضمن المخاطر التشغيلية.

- ويندرج ضمنها أيضا المخاطر القانونية والمخاطر الضريبية واللتين لهما علاقة وثيقة بالأنظمة المحلية وتغيراتها المحتملة، ومخاطر البلد يقصد بها تقلبات الأنظمة السياسية ومستوى الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: مصادر المخاطر البنكية

ترجع مصادر المخاطر المصرفية في الغالب إلى مصدرين هما:

- **مصادر نظامية:** تسمى المخاطر العامة، وتعني "إن المصارف تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها بشكل عام بحيث لا تتمكن من إن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمال حصولها تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها، يتم استخدام بيتا في قياس هذا النوع من المخاطر
- **مصادر غير قانونية:** مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للمصرف، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للمصرف.

هناك عوامل أثرت في المخاطر المصرفية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

- **التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على المصارف للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة.

- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار المصارف للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر المصرفية.
- **المنافسة وتحرير قطاع الخدمات:** "اشتدت بتزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاث اتجاهات رئيسية
- **المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى**
- **المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير مالية على تقديم الخدمات المالية المصرفية**
- **المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية**
- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** وهذا بغية تحسين العائد على ومجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.
- **التطورات التكنولوجية:** عمليات التحويل الالكترونية للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهرها، هذا إلى جانب التخفيض الكلفة وزيادة قدرة المصرف للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

المطلب الثالث: أساليب التعامل مع المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها

تتبع البنوك مجموعة من الأساليب للتعامل مع مختلف المخاطر التي تتعرض لها هذا من خلال العديد من الدراسات، وتوصلهم إلى تحديد مؤشرات لقياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

الفرع الأول: أساليب التعامل مع المخاطر البنكية:

نظرا لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغير الدائم، فإن البنوك تتخذ العديد من الأساليب للتعامل مع هذه المخاطر، ومن بين هذه الطرق نجد:

1- تحاشي أو تفادي المخاطر:

يتم تحاشي المخاطر عندما يرفض الفرد أو المؤسسة قبولها حتى ولو للحظة، والتعرض للمخاطر غير المسموح لها بأن تدخل حيز الوجود، ويتحقق ذلك عن طريق عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة، فإذا أردت عدم المخاطرة بفقد مدخراتك في مشروع فيه مجازفة عليك أن تختار مشروعا ينطوي على مخاطر أقل، وإذا أردت تحاشي المخاطر المرتبطة بحياسة ملكية لا تشتري الأملاك بل استأجرها أو أجزها بدلا من ذلك، وإذا كان من المحتمل أن يكون استخدام منتج ما مرفقا بالمخاطر فلا تصنعه أو تبيعه. ويعد تفادي المخاطر أحد أساليب التعامل مع المخاطر ولكنها تقنية سلبية وليست إيجابية للتعامل مع

الأخطار، فهي تعرض البنك إلى خسارة فرص تحقيق ربح مقابل تحمل مقدار أقل من الخسارة¹.

ويمكن أن نلجأ إلى هذه الطريقة في الأحوال الآتية:

- عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة الخطر.
- إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل تحققه .

2-تقليل الخطر:

في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية لتقليل المخاطر تقوم برصد سلوكيات القرض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً، وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض².

ويمكن تقليل المخاطر بطريقتين: الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها، ومن برامج السلامة وتدابير منع الخسارة مثل أجراس الإنذار وهي سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطر لتقليل فرص حدوثها، وبعض التقنيات الهدف منها منع الخسارة وأخرى الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت، وتقول وجهة نظر أن منع الخسارة هو الوسيلة المرغوبة للتعامل مع المخاطر فإذا أمكن القضاء تماماً على احتمال الخسارة فسيتم القضاء على المخاطر، ومنع ذلك ينظر له على أنه مدخل غير كاف للتعامل مع المخاطر، فمهما حاولت المؤسسة واجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبداً أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسارة أكثر من الخسارة نفسها. والثانية أنه يمكن تقليل المخاطر بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة، فعن طريق.

دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما، وبناء على هذه التقديرات يمكن للمؤسسة مثل شركة التأمين أن تفترض إمكانيات حدوث الخسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعده نفس احتمال الخسارة نفسها³.

3- الاحتفاظ بالمخاطر:

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطر الأسلوب الأكثر شيوعاً للتعامل مع المخاطر، فالمؤسسات -مثل الأفراد- تواجه عدد غير محدود تقريباً من المخاطر، وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها، وعندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطر أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة التي تنطوي عليها تلك المخاطر، والاحتفاظ

¹ - طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد -شركات -بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص32

² - مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة صيغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05 في ديسمبر

2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص47

³ - طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد -شركات -بنوك)، مرجع سابق، ص33

بالمخاطر أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطر ويكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل ويجب على كل مؤسسة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفادها أو تحويلها بناء على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة، فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمؤسسة ما قد يسهل تحملها بالنسبة لمؤسسة أخرى. وكقاعدة عامة فإن المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبياً¹.

4- تحويل المخاطر:

إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطر من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) بيدي استعدادة لتحملها مقابل ثمن.

ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع المخاطر، وهذا بموجب عقد بين طرفين (صاحب الخطر الأصلي، والطرف المنقول إليه الخطر)، يترتب عليه أن يتعهد صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف المنقول إليه الخطر، والذي يتعهد هو الآخر بتحمل عبء الخسارة عند تحقق الحادث أو الحوادث المنصوص عليها في العقد. ويترتب على عملية نقل وتحويل الخطر ما يلي:

-يتخلص الفرد أو المؤسسة من ظاهرة عدم التأكد أو الشك أو الخوف الذي يغلب القرارات المراد اتخاذها؛

-الحد من اتخاذ قرارات سلبية من جانب الأفراد و المؤسسات، فمن المعلوم أن القرارات التي تترتب عليها درجات خطورة عالية يتجنبها الأفراد و المؤسسات، فإذا ما وجدوا أمامهم طريقة مناسبة لنقل عبء الخطر بتكلفة معقولة، فإنهم يقبلون على اتخاذ قراراتهم بدون تردد أو خوف.

5-اقتسام المخاطر:

يعد اقتسام المخاطر حالة خاصة لتحويل المخاطر، وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر، وعندما يتم اقتسام المخاطر يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومع ذلك فالأقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظلله الاحتفاظ بالمخاطر المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين. ويتم اقتسام المخاطر بعدد من الطرق بواسطة الأفراد والمؤسسات، ومن الأمثلة البارزة على إحدى الوسائل التي يتم عن طريقها اقتسام المخاطر في المؤسسة، في حين يتم تجميع استثمارات عدد كبير من الأشخاص، ويجوز لعدد من المستثمرين أن يجمعوا رأس مالهم بحيث يتحمل كل منهم جزءا فقط من مخاطر فشل المشروع، ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطر من

¹ - مرجع سابق، ص 33 ، 34

التجارية

خلال الاقتسام، حيث إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطر بين أفراد المجموعة.

الفرع الثاني: مؤشرات قياسها

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس المخاطر، ويمكن ذكر أهمها من خلال الجدول التالي:

جدول 1: مؤشرات قياس المخاطر البنكية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحققت ولم تسدد
مخاطر السيولة	- الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول - سلم الاستحقاقات النقدية - الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة. - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	- القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - حقوق المساهمين / إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	- مصروفات العمالة / عدد العاملين - إجمالي الأصول / عدد العاملين
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.

المصدر : طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر "أفراد، إدارات، شركات، بنوك"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 239 .

المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر البنكية

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أشكال وأصناف متعددة.

المطلب الأول: نشأة وإدارة المخاطر ومفهومها

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من نشأة إدارة المخاطر البنكية ومفهومها بالنسبة للبنوك التجارية فيما يلي:

الفرع الأول: نشأة إدارة المخاطر البنكية

في كتاب نشر في عام 1916م في فرنسا، حدد هنري فايول إدارة المخاطر باعتبارها وظيفة أمنية بين ست وظائف أساسية لشركات الأعمال، وكانت بداية نشأة إدارة المخاطر عبر اندماج تطبيقات هندسية في البرامج العسكرية و الفضائية و النظرية المالية و التأمين في القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطرة المعتمد على علم الإدارة في تقليل التكلفة و العائد و القيمة المتوقعة و المنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، إذ ظهر المصطلح إدارة المخاطر لأول مرة في جامعة هارفارد في مجلة هارفرد ريفو عام 1956م وذلك في مقال لورسيل كلاجر بعنوان A Risk Management: new Phase of Cost Control ، أين طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون أن يكون مسؤول إدارة المخاطر المنظمة البحتة، وكانت المصارف أول المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها، ومن هنا توسع استخدام مفهوم إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية، وأصبحت تقنيات إدارة المخاطر بديلا لتقنيا التأمين المستعملة سابقا، حيث أصبح التركيز على إدارة الأصول والخصوم أولوية وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطر بمنع حدوث الخسائر و الحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

باعتبارها علما حديثا نسبيا، تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا، أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر، ودا يساعد من فهم ماهية إدارة المخاطر إلا أنها لا تصف بدرجة كافية ويمكن تقديم التعريف التالي لإدارة المخاطر.

"إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسارة العارضة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو أثر المالي للخسارة التي تقع إلى حد الأدنى"¹

الفرع الثالث: أهمية إدارة المخاطر²

تتجلى أهمية إدارة المخاطر في البنوك من خلال الدور الهام الذي تلعبه في خدمة العديد من الوظائف الهامة بهذه الخبرة والتي نذكر منها:

¹ طارق العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر انتمان والاستثمار، و المشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، 2007 ، ص51.

² حمدي بشرى، عبد المعز خيرة، إدارة المخاطر الانتمائية ودورها في الحد من القروض المصرفية المتعثرة، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، 2014 / 2015 ، ص9

- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم عن طريق تحديد خطة وسياسة العمل
 - ✓ تنمية وتطوير ميزة المنافسة للبنوك من خلال ضبط التكاليف الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على الربحية
 - ✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها لا يؤثر على ربحية البنك
 - ✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسيير
 - ✓ تطوير إدارة المخاطر الأوراق المالية على تنوع تلك الأوراق وعن طريق تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية
 - ✓ مساعدة البنك على حساب كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات جديدة للجنة بازل الذي سيشكل عائقا رئيسيا أمام البنوك التي لها القدرة على قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، إذ أن المتطلبات تفرض القدرة على قياس ومتابعة والحكم في معدلات الخسارة المتوقعة
- المطلب الثاني: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر**

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشتمل على العناصر الرئيسية التالية¹

❖ **رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:** تتطلب إدارة المخاطر إشرافا فعليا من قبل مجلس الإدارة اعتماد أهداف، واستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر، والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما إن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها. كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وان يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

❖ **كفاية السياسات والحدود:** على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك. كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها وتخفيفها، ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسة ملائمة، وسقوف

¹ - شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة للنشر و التوزيع و طباعة، ط1، 2012، ص304/305/306

وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك.

❖ **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:** إن الرقابة الفعالية لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وبالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، والأداء وغيرها

ويجب أن تتسجم درجة تعقد أنظمة المعلومات مع حجم ودرجة تعقد نشاطه. وفي الحقيقة تحتاج البنوك إلى إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة المخاطر. ومثل هذه التقارير قد تشمل يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، قائمة بالديون تحت المراقبة، قائمة بالقروض المستحقة وغيرها. لذلك يتوقع أن تكون لدى البنك أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بكافة التقارير اللازمة حول حجم ومراقبة مخاطر البنك.

❖ **كفاية أنظمة الضبط:** إن هيكل وتركيبية أنظمة الضبط في البنك حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعماله على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. وإن إنشاء والاستمرار في تطبيق، أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف البنك إدارة البنك، وإن من أهم حسنات أنظمة الرقابة والضبط إذا أحسن تطبيقها أن توفر تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية. كذلك يجب أن تتم إعادة النظر من وقت إلى آخر بالأنظمة للتأكد من مدى انسجامها مع التغيرات التي تحدث في نشاطات البنك.

المطلب الثالث: أدوات ووظائف إدارة المخاطر

إن لإدارة المخاطر دور كبير في تقليل من حدة المخاطر البنكية كما لها أهمية بالغة في ذلك لتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة حسب الإستراتيجية البنكية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أدوار إدارة المخاطر ووظائفها

الفرع الأول: أدوات إدارة المخاطر

رغم أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تنفذ بفاعلية ما لم تكن جزءا من نظام أشمل، وحسب توصيات لجنة بازل حول إدارة المخاطر فإن هذا النظام الشامل يجب أن يتضمن:

- تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر
- الإبقاء على الآلية المناسبة المخاطر ورصدها ودرء أثارها
- توفر المصارف على وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية

توجد أنواع عديدة من الأدوات والوسائل الإدارية المخاطر البنكية ويعود ذلك لتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، كما أن المخاطر ليست ثابتة بل تتطور باستمرار وفقاً لتطور النشاط البنكي وتنوعه ولهذا يبقى على عاتق إدارة المخاطر العمل المستمر واليقظة لإيجاد وسائل جديدة تتناسب والمخاطر الجديدة تظهر أثناء الممارسة البنكية وفي هذا الجانب سنقدم أهم الأدوات التي يستعملها التي يستعملها البنك في إدارته للمخاطر وهي:

- (1) تنوع الائتمان والاستثمار
- (2) وضع نظام للمعلومات والمراقبة والتقييم
- (3) تخطيط احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر
- (4) التأمين
- (5) الضمانات والرهنات
- (6) الرقابة الفعالة

الفرع الثاني: وظائف إدارة المخاطر

- (1) تزود البنوك بنظرة أفضل عن المستقبل، هذا نتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصور على قواعد إرشادية تجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطر العائد الخاصة بذلك
- (2) أن التحكم في المخاطر عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، وبالتحكم في هذه التكاليف الإسهام في الدخل الحالي والمستقبلي، فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على عملاء وهذا هو سبب ارتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير، فبدون تسعير المخاطرة لا يتوقع البنك التكاليف ذات الصلة في سعره ولا ينفذ ذلك العملاء ذوي المخاطر المنخفضة بل يجذب العملاء ذوي المخاطر المرتفعة
- (3) تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من مخاطر ما أين يتم اتخاذ القرارات بل يجب أن تأثر في عملية اتخاذ القرار، فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعده.
- (4) إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيورها، حيث أن أي خسارة غير متوقعة تم تقويمها على مستوى المحفظة يجب أن تغطي بواسطة رأس المال، مع العلم أن لهذه التغطية تكلفة

خلاصة الفصل

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنوك التجارية خالقة لنقود الودائع وهي على صلة مباشرة مع الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين باختلاف أنواعهم. وإن تعددت أشكال البنوك ووظائفها وحجمها جعلها تحتل مكانة لا يستهان بها في النظام الاقتصادي لمختلف الدول خاصة من حيث تجميع المدخرات وتطوير الخدمات التي تقدمها في ظل بروز أنظمة اقتصادية جديدة لم تعرفها البنوك من قبل.

ولا شك أن البنوك تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظائفها الأساسية المتمثلة في قبول ودائع الأفراد وتقديمها على شكل قروض مختلفة الأشكال والآجال، والسيولة من أبرز اهتمامات البنوك وبما أن معظم التشريعات في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض أو مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير. حتى وإن لم تكن هناك متطلبات قانونية للسيولة فإن أي بنك لا بد وأن يحتفظ بنقدية في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية ولا بد له من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأموال إلى خزائن النقدية، ولذلك فإن إدارة السيولة تحتوي تحليلاً وتقييماً لأوضاع البنك تجعله جاهز دائماً لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات.



الفصل الثاني

أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تمهيد

إن أهم وأكبر تحدى يواجهه البنك في نشاطه الاقتصادي هو صعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة التي يجب الحفاظ عليها مع اعتبارات الربحية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، والتي تنتج عن طلبات السحب غير المتوقعة من المودعين، والتي هو ما يجعل البنوك تبحث عن السيولة لتلبية هذه المتطلبات. إن الحاجة إلى الحفاظ على مكانته وثقة عملائه، كل ذلك من خلال التعامل مع هذه الطلبات بسرعة كبيرة، سيكون لولا ذلك عواقب سلبية متعددة على البنك لأنه لن يكون قادرًا على الوفاء بالتزاماته على الفور. من هذا المنطلق، يجب على البنوك الانتباه إلى عوامل السيولة، وإدارة المخاطر الناجمة عن عدم كفاية السيولة، والاعتماد على الأساليب والوسائل لإدارة مخاطر السيولة المصرفية، أي من خلال تعزيز الرقابة وإدارة العمل. الأصول المحفوظة بدرجات متفاوتة. وبناء على ما تم ذكره فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أساليب إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث عالجنا في المبحث الأول ماهية السيولة البنكية، وفي المبحث الثاني إدارة السيولة البنكية، أما المبحث الثالث تحدثنا عن مخاطر السيولة البنكية وإدارتها.

المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية

تعد السيولة من أهم المشاكل التي تواجه القائمين على إدارة الأصول والخصوم في البنوك، فيجب على هذه الأخيرة الاحتفاظ بجزء من أموالها لتتمكن من تلبية حاجات عملائها

وكسب ثقتهم، وكلمت نوعت البنوك في سيولتها وأحسنّت الإدارة والتسيير كان هذا جيدا في تطور معاملاتها، وكلما استغلت البنوك التطورات التكنولوجية الحاصلة في التعرف على المخاطر.

من أجل التعرف أكثر عن السيولة البنكية نقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السيولة البنكية وخصائصها وأهميتها، أنواع السيولة البنكية ومكوناتها ومصادرها وفي الأخير التعرف على مؤشرات السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم السيولة وخصائصها وأهميتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر بعض المفاهيم حول السيولة في البنوك والخصائص البالغة التي تكتسبها هذه الأخيرة بالنسبة للبنوك التجارية

الفرع الأول: مفهوم السيولة

تعتبر السيولة عنصر أساسي وفعال في البنك، لذا نجد أن هناك تعدد لوجهات النظر لمفهومها غير أنها في الأخير تصب في نفس المعنى، سنذكر بعض المفاهيم للسيولة فيما يلي:

"قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع" ¹

"أما السيولة على مستوى البنك الفردي، فإنها تختلف عما سبق، فالتحويلات بين البنوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحب منه الودائع." ²

كما تعرف: "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع" ³

الفرع الثاني: خصائص السيولة

تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة لدى أي مؤسسة مالية وخاصة البنوك وهذا راجع إلى طبيعة عملها، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك ضخمة مقارنة بقاعدة رأس المال، لذا تحتاج البنوك إلى تواجد السيولة لديها بهدف مواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، سواء المودعين أو المقرضين، ومن التعريف السابقة يتبين لنا هذه الخصائص

¹ - سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص90

² - سامر جلدة، مرجع سابق، ص90

³ - رايس حدة، مرجع سابق، ص08

- (1) السيولة هي تعبير نقدي مصرفي تعبر عن المبالغ التي يتوجب على المصرف الاحتفاظ بها بصفة إلزامية.
- (2) تخصص هذه المبالغ لمواجهة السحوبات المفاجئة التي تقوم بها الزبائن مثل فترة الأعياد، والمواسم الرديئة، وأوقات السياحة في الصيف وفي حالات الظروف الطارئة التي يقدم الأفراد فيها على استرجاع ودائعهم.
- (3) يفرض المصرف المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع وأحياناً تتراوح بين 7.5% إلى 15% وذلك حسب كل ظروف يمر الاقتصاد الوطني فتارة يصبح 10% وتارة 20% وهكذا
- (4) إن الاحتفاظ بمبالغ معينة دون تشغيل سوف يؤثر على الربحية لأن المصرف يدفع الفوائد للمودعين، ولا يستثمر هذه المبالغ. فكلما ازدادت نسبة السيولة كلما انخفض معدل الأرباح في المصارف.
- (5) انخفاض من احتمالات الإفلاس في حال زيادة حجم السحوبات الطارئة .

الفرع الثالث: أهمية السيولة¹

- تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة لدى أي المؤسسة مالية وخاصة البنوك وهذا راجع الى طبيعة عملها، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك :
- ✓ تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء المنشأة واستمراريتها ونموها.
 - ✓ تمثل السيولة أهمية لإكساب المنشأة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملة معها (العملاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، المستثمرين، الملاك، ...إلخ)، وكذلك الحفاظ على السمعة وتنميتها، حيث أن سداد التزامات المنشأة في مواعيدها يؤدي إلى وقوعها في سمعة سيئة وقد يعرقل حصولها على ائتمان تجارى من الموردين او حصولها على قروض من البنوك، أو يؤدي إلى فشل عمليات زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهم إضافية، أو فشل عملية إصدار سنداتها وغير ذلك من الأمور غير المرغوبة.
 - ✓ تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها.
 - ✓ تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية، وإلى عدم الوقوع ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة وبالتبعية الخاطر المالية.
 - ✓ تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ربحية المنشأة وقدرتها على البقاء والنمو.
 - ✓ تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة.

¹ - طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، 2012، ص13

المطلب الثاني: أنواع السيولة البنكية ومكوناتها

تعتبر البنوك التجارية مشروعات تسعى لتحقيق الأرباح وذلك من خلال تقديمها الخدمات المصرفية والائتمان لعملائها، وهذا الدافع يدعوها إلى استخدام ودائعها فيما يدر عليها أكبر قدر ممكن من الأرباح

إلا أن تحقيق الأرباح يرتبط ارتباطاً عكسياً مع عامل السيولة فكلما زادت سيولة الأصل كلما قل العائد منه، في حين أنه كلما قلت سيولة الأصل زادت ربحيته، ولهذا يحاول البنك التجاري التوفيق بين دافع الربح من ناحية واعتبار السيولة من ناحية أخرى.

الفرع الأول: أنواع السيولة البنكية¹

قسم بعض الاقتصاديين عناصر السيولة إلى ثلاثة أقسام انطلاقاً من مستوى سيولتها وهي كالتالي:

(1) السيولة الأولية: وهي مكونة من

➤ النقود الائتمانية:

➤ الودائع (النقود الكتابية) الموجودة في البنك المركزي والخزينة العامة والشيك البريدي والمؤسسات البنكية، ويتعلق الأمر إذن بمجموعة الكمية النقدية المتاحة.

(2) السيولة الثانية: والمشملة على الموجودات المالية غير السائلة حالياً ولكن قابلة لتحويل إلى سيولة مطلقة بعد القيام ببعض العمليات، فسيولتها الممكنة لكن غير مباشرة في المكان والزمان، ويتعلق الأمر هنا بأشبه النقود أي الودائع الآجل وحسابات الادخار وكذلك مختلف أشكال السندات العامة والخاصة.

(3) السيولة الثالثة: وهي تضم الموجودات المالية التي يكون آجال استحقاقها بعيداً فكلما طالت هذه المدة كلما عرّضت صاحبها لاحتمالات الخسارة ويتعلق الأمر أساساً بالأسهم والسندات أو ما يصطلح عليها بالقيم المالية أو المنقولة

إن المشكلة الأساسية في هذا المجال، تتمثل في إن البنوك التجارية تحقق أرباحاً من خلال التوظيفات أو الأصول وهي تعتمد في ذلك على أموال المودعين، ومن ثم فإن هدف تحقيق الحد الأقصى من الأرباح قد يدفعها إلى التوسع في حجم التوظيفات والائتمان، ودون مراعاة لمصالح المودعين، أو توفير ضمانات ضد خطر نقص السيولة أو العجز عن دفع أو استرداد الودائع، وعليه فإن على البنك التجاري أن يوفق بين أهداف ثلاثة رئيسية:

يتعلق الأول بحماية حقوق المودعين والثاني بالسيولة وثالث بتحقيق الحد الأقصى من الأرباح.

¹ - سامر جلد، مرجع سابق، ص

وهذه الأهداف الثلاثة متناقضة، فالأول يمس مصالح أصحاب الودائع الجارية مصدر الأموال للبنك والثاني يتعلق بمصالح كل من المقرضين والمقترضين، والثالث يختص بحقوق ومصالح المساهمين ومديري البنك.

مما سبق يمكن القول أن الربحية والسيولة قوتان متعاكستان تسيران في اتجاهين متضادين أي إن زيادة إحدهما لا بد أن يكون على حساب الآخر، والسياسة الرشيدة في هذا هو العمل على المحافظة على سلامة المركز المالي للبنك (ملاءة البنك)، والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

ملاءة البنك = القيمة الفعلية / الالتزامات قبل الغير

فكلما كانت النتيجة أكبر من الواحد، فهذا يعني أن المركز المالي سليم، والعكس، فكلما قل الحاصل عن الواحد فهذا يعني عدم سلامة المركز المالي للبنك التجاري وقد يكون سببه إفراط في شراء الأوراق المالية تتقلب قيمتها السوقية بدرجة كبيرة أو بسبب منح قروض لعملاء مشكوك في سلامة مركزهم التجاري مما يهدد كيان واستمرارية نشاط البنك التجاري، الشيء الذي يعرضه للإفلاس

الفرع الثاني: مكونات السيولة البنكية¹

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما السيولة الحاضرة والسيولة الشبه نقدية:

(1) **السيولة الحاضرة:** عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

✓ النقدية بالعملة المحلية، والعملات الأجنبية: وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عمولات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند، ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.

✓ الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي: حيث يلتزم البنك وفقاً للقوانين المنظمة بالاحتفاظ للبنك المركزي بأموال سائلة، في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان. هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل، لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.

✓ الشيكات تحت التحصيل، وهي الشيكات المقدمة من عملائه لتحصيلها، وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق

¹ - سامر جلد، مرجع سابق، ص 91-92

السيولة، وفقا للخبرة، وبذلك لا يؤخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو آخر. وكلما كانت شيكات مسحوبة على العملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

(2) **السيولة الشبه نقدية:** تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزينة، والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية (الأسهم والسندات) ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كل ما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كل ما كانت أسهل في التصرف فيها

المطلب الثالث: مؤشرات قياس السيولة والعوامل المؤثرة عليها

حتى تتمكن البنوك من تحديد حجم السيولة التي بحوزتها تعتمد في ذلك على مؤشرات لقياسها، والتعرف على العوامل التي تؤثر في مقدار السيولة البنكية، وهذا ما سنبينه في هذا المطلب

الفرع الأول: مؤشرات قياس السيولة

نظرا لأهمية توافر السيولة في البنوك التجارية فلقد ألزم القانون البنكي على البنك المركزي على بعض الضمانات الأزمة لتوفير السيولة، وتتمثل هذه الضمانات فيما يجيبه البنك المركزي من تحديد لنسبة معينة من السيولة التي تعطي لنا صورة واضحة عن مركز ووضعية السيولة في البنك التجاري وهي تندرج في درجة شمولها على النحو التالي:

(1) **نسبة الاحتياطي القانوني:** هي النسبة التي يتم حسابها طبقا لتعليمات البنك المركزي والتي تلزم البنك التجاري بان يحتفظ لديه بأرصدة دائنة بدون فوائد، بنسبة معينة بما لديه من ودائع، وتمثل نسبة الاحتياطي العلاقة بين الأرصدة لدى البنك المركزي وبعض بنود الخصوم المكونة لميزانية البنك التجاري والتي تتضح من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني (\%)} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك}}{\text{(قيمة إجمالي الودائع بالعملات المحلية + التزامات أخرى)}}$$

وتعتبر هذه النسبة بمثابة ضمان سبوت تجاري للحصول على السيولة المرغوبة في الوقت الحاجة وتشمل الالتزامات الأخرى في مقام هذه النسبة على الالتزامات تقترض من صفة الودائع. حيث يتعين على البنك الوفاء المركزي بها إما الوفاء بها حالا أو في وقت قريب وتتمثل في: شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع، بالإضافة للأرصدة المستحقة للبنوك، وهذه النسبة يحددها مجلس إدارة البنك المركزي ولا تخفض إلا في حالات استثنائية وفي فترات تحتاج إلى تمويل ضروري وملائم.

(2) **نسبة الرصيد النقدي:** يتأثر الرصيد النقدي في البنك التجاري بعملية السحب والودائع ونظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان، ويترتب على ذلك تغير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري

وما يهم المسؤول ونفي هذه الحالات ليس التغير في حجم الرصيد النقدي بل تغيير في نسبته كمعيار لمعرفة سيولة البنك التجاري، وتتأثر هذه النسبة بعدة عوامل إيجابية أو سلبية، ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

- ✓ إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات
 - ✓ سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء أو المتعاملين
 - ✓ الاقتراض من البنك مركز بضمان أوراق مالية مثلا
 - ✓ زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات
 - ✓ وجود رصيد دائن لبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة
- والعكس أي أن نسب الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية، وتحتسب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$(\%) = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي} + \text{النقدية بخزينة البنك}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \text{نسبة الرصيد النقدي}$$

بل يجب عليه كذلك عدم تفويت الفرض الممكنة للربح، فالبنك لا يستطيع بطبيعة الحال أن يتحكم في رغبات العملاء من حيث السحب والإيداع، ولذلك يجب أن يرتب أصوله ترتيبا يحقق هذين الغرضين: وهما غرض المحافظة على السيولة وغرض تحقيق أكبر ربح ممكن.

(3) **نسبة السيولة القانونية:** وتعتبر هذه النسبة على مقدرة البنك التجاري على تحصيل القروض والسلفات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواءم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على استرداد القرض من هذه النسبة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع، ومراقبة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة.

ويعتبر هذا المعيار أكثر المعايير دلالة على سيولة البنك التجاري، وهو مقياس لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية حيث تحدد للبنك نسبة السيولة التي يجب أن يحتفظ بها وهي نسبة مركبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية } (\%) = \frac{\text{وسط نسبة الرصيد النقدي} + \text{مجموعة الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{مقام نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

وتمثل مجموع الأصول شديدة السيولة مختلف العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول بضمانها أو مقابلها على النقد من البنك المركزي وتشمل

- ✓ الذهب
- ✓ شيكات وحوالات وكوبونات وأوراق مالية و عملات أجنبية تحت التحصيل
- ✓ أوراق تجارية مخصوصة تستحق الدفع في الداخل أو الخارج خلال ثلاثة أشهر
- ✓ الأوراق الحكومية والأوراق المضمونة منها
- ✓ المستحق على البنك ويخصم من مجموع الأصول السابقة القروض التي حصل عليها البنك بضمان هذه الأوراق من البنك المركزي والبنوك التجارية والهيئات الأخرى.

هذا وأن مقام نسبة السيولة أكبر من مقام نسبة الرصيد النقدي حيث يشمل على التزامات أخرى تتمثل في القيمة غير المغطاة من خطابات الضمان المصدرة والكمبيالات المرسلين المقبولة، وهناك من يطرح من مجموع عناصر مقام نسبة السيولة المبالغ الواجب استنزالها من الأرصدة المستحقة للبنوك (رصيد عمليات المقاصة مع البنوك المحلية).

(4) نسبة النقدية: بالإضافة إلى النسب التي يلزم القانون التمسك بها، فإن البنوك التجارية عادة ما تحتفظ لديها بنسبة من النقدية إلى الودائع وتسمى أيضا بالمعدل النقدي، ويعبر هذا الأخير على قدرة البنك على مواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في خزينته، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية} = (\text{النقدية} + \text{أرصدة لدى بنوك أخرى} + \text{الفائض "أو العجز في الاحتياطي" / مقام نسبة الاحتياطي القانوني})$$

فمن السبب لغير من لدى حياض الأصول النقدية في سداد الودائع ورياء على السبب. مما سبق نخلص إلى أن هذه النسبة، إنما هي إثبات مسؤولية السياسية الائتمانية والمصرفية الموكلة للبنك المركزي وإشرافه على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة، وهذا الأمر يؤدي إلى تدعيم الاقتصاد القومي عامة واستمرار النشاط المصرفي على وجه الخصوص، فهذه النسبة إنما هي دلالة على وجود نظام رقابي مصرفي يسمح بربط الصلة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وذلك كله بهدف إنجاح السياسة النقدية والمالية للاقتصاد القومي.

الفرع الثاني: العوامل المؤثر في السيولة البنكية¹

من أهم العوامل المؤثر في السيولة البنكية نجد:

¹ - خوبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، 2017-2018، ص38

✓ عمليات الإيداع والسحب على الودائع: في الوقت التي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية الإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته فإن عمليات الإيداع (تحويل النقود القانونية إلى ودائع بنكية) تعمل على تحسين سيولة البنك التجاري.

✓ معاملات الزبائن مع الخزينة العامة: سيولة البنك التجاري يمكن أن تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء البنك التجاري دائنين لدى للخزينة

✓ رصيد عمليات المقاصة بين البنوك: تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصده النقدية، فعمليات المقاصة التي تجرى على مستوى جهاز المصرفي، تؤدي إلى أحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى البنك التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالبنك الذي يحقق رصيدا دائماً اتجاه البنوك الأخرى سيشهد تحسناً في سيولته والعكس صحيح.

✓ علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية: يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية، من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية و المعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي على سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، يقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة التوسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنك، ويوسع سيولته البنكية، مما يسمح في التحليل الأخير الرفع من قدرتها الإقراضية و مواجهة مختلف السحوبات من العملة.

المبحث الثاني: إدارة السيولة البنكية

يعمل مدراء السيولة في البنوك التجارية على إيجاد استراتيجيات وسياسات تسمح لهم بتطوير عمل البنك وتحقيق الأهداف المسطرة، دون الوقوع في أزمة السيولة التي تعتبر من أكبر الأزمات المالية للبنوك، وذلك من خلال حسن إدارة السيولة المتواجدة عنده وتحديد الاحتياجات من السيولة المطلوبة للوفاء بالالتزامات وهذا بالاعتماد على طرق إحصائية جديدة، حيث سنقوم بتوضيح إدارة السيولة في البنوك من خلال ما يتضمنه هذا المبحث

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة البنكية وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة البنكية

-تعرف إدارة السيولة تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته التي تشمل وبصوره أساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع، والسيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أمواله غير السائلة وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك.¹

-إدارة السيولة تعني مختلف الإجراءات والقرارات التي تؤثر على حجم وكفاءة السيولة، حيث تقوم إدارة البنك بالمواءمة بين تكلفة الاحتفاظ بسيولة وتكلفة عدم الاستخدام الأمثل لها².

أي أنها تتمثل في الإجراءات التي من شأنها أن توائم بين النقد ومصادر التمويل قصيرة أو متوسطة الأجل وبين استخدامات وأصول البنك المختلفة.

تختلف إدارة السيولة بين البنك الصغير والبنك الكبير، فإدارة السيولة لدى البنوك الصغيرة تعني إدارة المخزون منها في الميزانية وكيفية توزيع هذا المخزون بشكل متوازن بين مختلف أنواع الموجودات، وبشكل يضمن الاستجابة لمتطلبات السيولة، أما إدارة السيولة في البنوك الكبيرة فهي مطابقة لإدارة المطلوبات، هذا وتتميز البنوك الكبيرة بقدرتها على شراء كميات كبيرة من الأموال لتمويل أصولها العاملة، كما تتميز بمرونتها في هذا المجال، غير أن هذه المرونة كلفتها أمور عدة منها ضمان نظافة ميزانيتها وجودة أصولها، ناهيك عن المحافظة على بريق سمعتها في السوق المالية تلافيًا لارتفاع تكلفة الحصول على السيولة والمحافظة على سهولة تسهيل الأصول³.

الفرع الثاني: أهدافها

إدارة مخاطر السيولة لا بد أن تركز أهدافها في تحقيق الآتي⁴:

-توفير الإدارة البنكية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائداً عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض معدلات الربحية.

-المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (الأسهم، صكوك، ودائع استثمارية.. إلخ)، مما يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصاً عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.

¹ - عبد الحسين جاسم محمد الاسدي، إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، 2005، ص5

² - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص516

³ - عائشة طيبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2016/2017، ص12

⁴ - حدوش شرروق، إدارة مخاطر السيولة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2020، ص17

- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك.
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع نشاطات البنك.

المطلب الثاني: تحديد احتياجات السيولة

تحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية، بالإضافة إلى ما يضيفه البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض، الطلب غير المتوقع على الودائع وأيضاً الودائع المستحقة الدفع، ويقوم البنك بالمواءمة بين المتطلبات وبين النقدية السائلة عن عمليات الإيداع وسداد القروض أو الإيرادات الأخرى للبنك.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك لا يستطيع أن يقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة، إذ أن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض ودراسة تدفق الودائع، ولذلك فإن تحديد السيولة في الأجل القصير والطويل يحتاج إلى تحليل التجربة السابقة وأرقام الماضي ومدى إمكانية استمرار ذلك في المستقبل.

ويمكن الوصول إلى تقدير حجم السيولة والتنبؤ بها من خلال الخطوات التالية:

- ✓ إعداد سلسلة زمنية شهرية لإجمالي الودائع وإجمالي القروض لمدة زمنية معينة، ويتم تعديل الودائع وفقاً لنسبة الاحتياطات المطلوب احتجازها وفقاً للقانون.
- ✓ رسم خريطة لحركة الودائع والقروض خلال فترة زمنية ماضية.
- ✓ طرح إجمالي الودائع من إجمالي القروض في كل شهر خلال الفترة، لإيجاد سلسلة زمنية للاختلافات بين الودائع والقروض، ونسب الفرق المستخرج لإجمالي الودائع.
- ✓ استخراج درجة الموسمية في الودائع والقروض باستخدام الأساليب الإحصائية والحاسب الآلي.

- ✓ حساب حركة الودائع والقروض المتوقعة خلال العام بشكل شهري، ثم حساب الفرق بينها خلال تلك الفترة، وحسابها يكون في شكل نسبة مئوية.

بعد إجراء هذه الدراسات يستطيع البنك تقدير احتياجاته من السيولة بشكل دقيق نسبياً، بحيث يحتفظ بالمبالغ المطلوبة، ويقوم بتوظيف المبالغ الأخرى في المجالات التي يحددها في خطته، حيث يؤدي ذلك لزيادة الربحية من جهة، وتحقيق درجة الأمان من جهة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى نجاح البنوك وإدارتها.

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة البنكية ودواعي الاحتفاظ بها

لكي تتمكن البنوك من إدارة سيولتها فإنها تعتمد على العديد من الطرق والآليات التي تعد بمثابة المفتاح لسيولتها ومن بينها نظريات هامة، وهذا بهدف مقابلة السيولة لاحتياجاتها والتزاماتها مع عملائها، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر أهم النظريات لإدارة للسيولة في البنوك ودواعي الاحتفاظ بالسيولة.

الفرع الأول: نظريات السيولة¹

هناك العديد من النظريات التي تتعلق بإدارة السيولة في البنوك، وأهمها " نظريات القرض التجاري، نظرية إمكانية التحول، نظريات الدخل المتوقع ونظريات إدارة الالتزامات "وهي كما يلي: (نظرية القروض التجارية، نظرية التبدل، نظرية الدخل المتوقع، نظرية إدارة الخصوم).

• **نظرية القروض التجارية:** وترى هذه النظرية إن معظم موارد البنك التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل، الشيء الذي تتطلب أن تقتصر عمليات البنك على العمليات المصرفية البحثية ، وهي قبول الودائع واستثماراتها في الائتمان قصير الأجل والذي يتخذ في جوهره قروضا تجارية ، حيث أن هذه الأخيرة تتمتع بتصفية ذاتية ، لأنها تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية ، وعليه يتحول هذا النوع من القروض تلقائيا إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات أو سحب الأوراق للوفاء لنفقات صنعها أو تمويل عمليات تسويقها ومن ثم يخطر على هذا البنك استثمار الودائع في الإقراض متوسط وطويل الأجل أو المساهمة في تأسيس المشروعات الجديدة أو المشاركة في رأس مال المشروعات القائمة.

وقد انتقدت هذه الفكرة على أساس أن السيولة أصل معين لا تتوقف على طبيعته بقدر ما تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد حاضر عند الحاجة إلى ذلك وهذه إمكانية تتوقف أساسا على وجود تباع فيها هذه الأصول فإذا كانت سوقا متسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل في سيولتها عن الأصول قصيرة الأجل .

• **نظرية التبدل:** وهي تطور لنظرية الأولى، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ولكنها لا تريد أن تقتصر العمليات التجارية على تلك الأصول كما لا تعتبرها أكثر مناسبة لمركز البنك ونشاطه.

فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن مركز البنك التجاري لا يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبدل والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسهيل بعض الأصول، للمحافظة على

¹ - رابيس حدة، مرجع سابق، ص 94-96

سيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.

● **نظرية الدخل المتوقع:** وهي تختلف عن نظرية القروض التجارية، من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية وتبدأ هذه النظرة تحليلها من فكرة استمرارية السيولة من خلال نظرية السداد التي تأخذ بها نظرية القروض التجارية، حيث إن ذلك ليس مضمون في المواعيد المقررة في شكل مطلق، خاصة في حالات التضخم وتقلبات الأسعار وإلى غير ذلك من العوامل التي قد تؤثر في إمكانية السداد قيمة القرض، وعليه فإن الأمر الهام في هذه النظرية، هو إن منح الائتمان والقروض هو يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع وذلك هو الذي يحدد سياسة البنك في منح القروض أو رفضها، سواء تعلق الأمر بقروض طويلة أو قصيرة الأجل

● **نظرية إدارة الخصوم:** بينما ركزت النظريات السابقة على جانب الأصول في توفير واستمرارية السيولة في البنك، فإن هذه الأخيرة تعتمد على مصادر التغذية الرئيسية أي على الخصوم وبصفة خاصة .

فإذا ما تعرض البنك إلى نقص في السيولة فيمكنها التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة و تحويلها إلى نقود عن طريق إعادة الخصم للأوراق التجارية أو بيع الأوراق الحكومية أو غيرها كذلك ترى هذه النظرية أن على البنك أن يشتري ما يحتاج إليه من السيولة، فباستطاعته الاقتراض من السوق النقدية، أي من البنوك الأخرى أو اقتراض الأموال العامة و الحكومية، أو إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع و غيرها، وهذه السياسة التي تفسر في الوقت المعاصر زيادة الودائع ما بين البنوك، وتنوع وتعدد أشكال الودائع وشهادات الادخار، و الإيداعات المختلفة و التمايز في أسعارها، ونمو عمليات البنوك وتوافر السيولة.

الفرع الثاني: دواعي الاحتفاظ بها¹

بما أن احتفاظ البنوك بالسيولة يعد أمراً مهماً فيعني ذلك أن ربحية البنك وتحقيق الأهداف المسطرة يعتمد على مقدار هذه السيولة التي يحتفظ بها البنك، أو التي يمكن أن يتحصل عليها خلال فترة وجيزة دون خسائر، لذا يمكن التعرف على التغيرات في حركة كل من الودائع والقروض. وبالتالي تقدير حجم السيولة المطلوبة حيث تزداد الحاجة في الحالتين الآتيتين:

- 1- زيادة القروض والسلفيات بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع.
 - 2- تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض و السلفيات.
- وبذلك يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض.

¹ - سامر جلد، مرجع سابق، ص104-108

1) السيولة لمقابلة سحب الودائع:

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك، في تمثل التزامات قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى: تحت الطلب، توفير، اجله.... الخ، أو وفق لمصدرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية.... الخ. ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة.

تصنف الودائع الأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:

✓ ودائع مؤكدة السحب

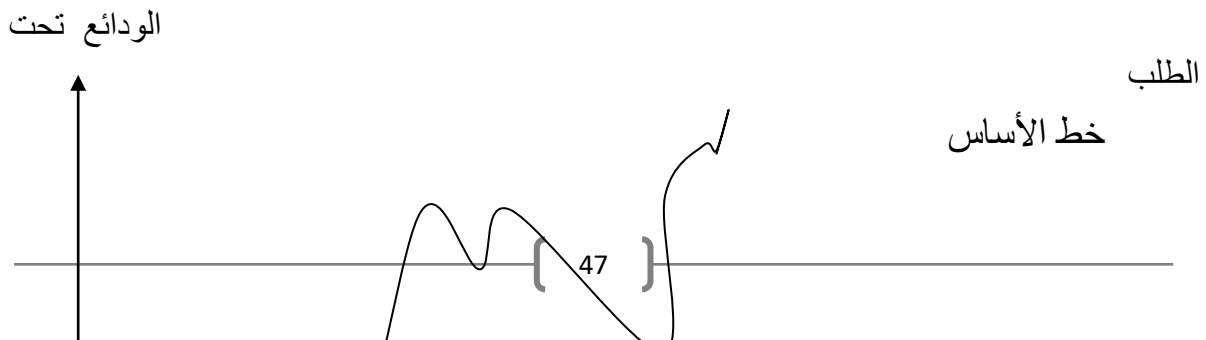
✓ ودائع محتملة السحب

✓ ودائع غير مؤكدة السحب. ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة

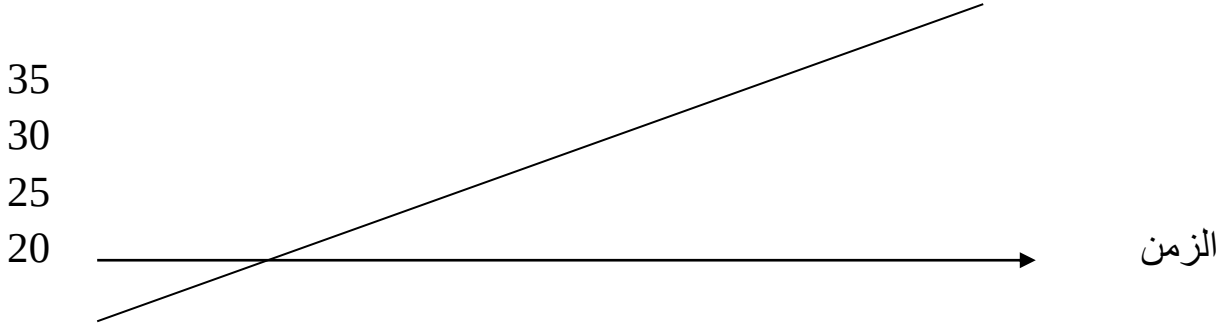
وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر. ومن أمثلة الودائع مؤكدة السحب المرئيات المحولة على البنك فقد يتم سحبها خلال أسبوع، وكذلك الحال بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

بصفة عامة، تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال السنة بالودائع الغير مستقرة لذلك من الأنسب استثمار هذه الودائع في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع. ويمكن التعرف على الودائع المتقلبة باستخدام الرسوم البيانية للودائع على مدار عدة سنوات أو شهور، حيث يمكن التوصل إلى ما يسمى بخط الاتجاه أو الأساسي وهو الخط الذي يمر بالقرب من النقاط الدنيا للودائع، وبذلك تحدد الودائع المستقرة، وهي التي تقع أسفل هذا الخط، أما الودائع الغير مستقرة في تقع أعلى خط الأساس كما تبرزه الرسوم البيانية الأربعة التالية كما في الشكل

الشكل رقم (04): خط اتجاه للودائع تحت الطلب

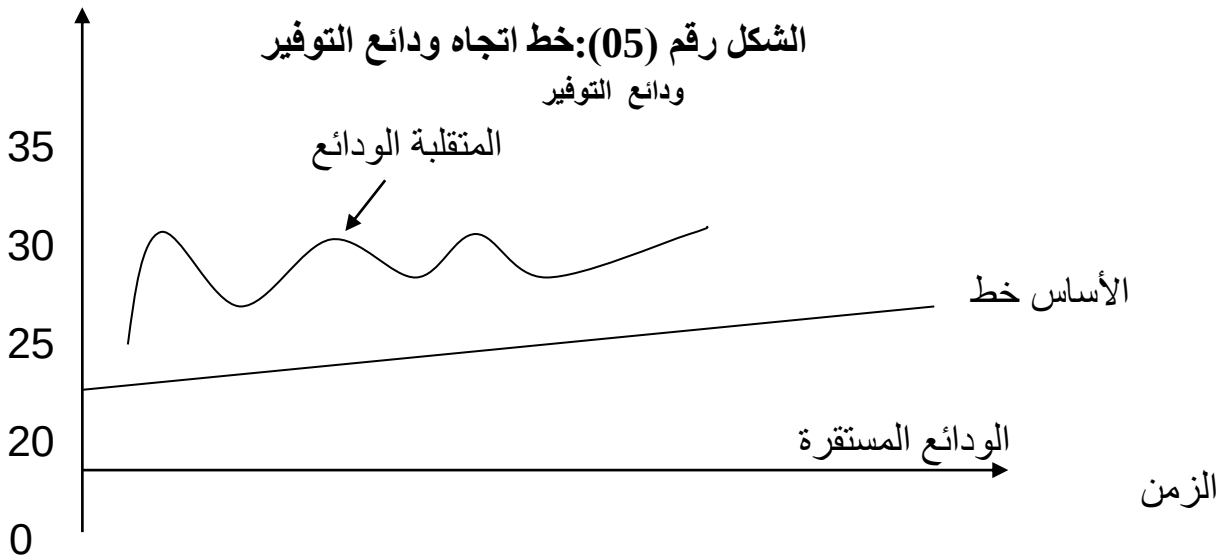


الودائع المتقلبة



المصدر: سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، ص105

الشكل رقم (05): خط اتجاه ودائع التوفير
ودائع التوفير

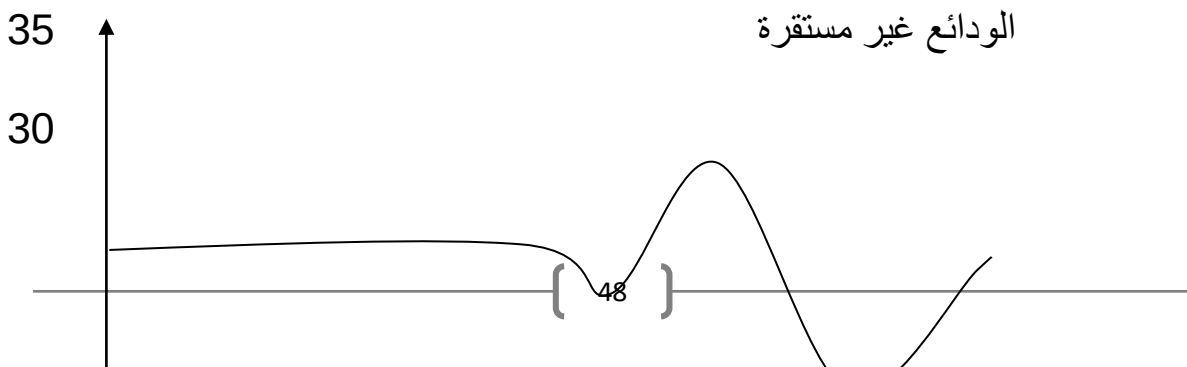


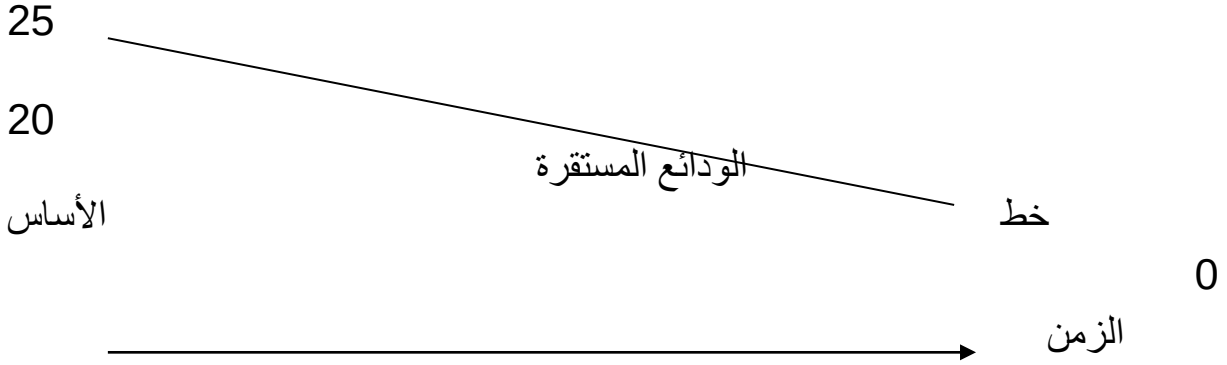
المصدر: سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، ص105

الشكل رقم (06): خط اتجاه الودائع لأجل

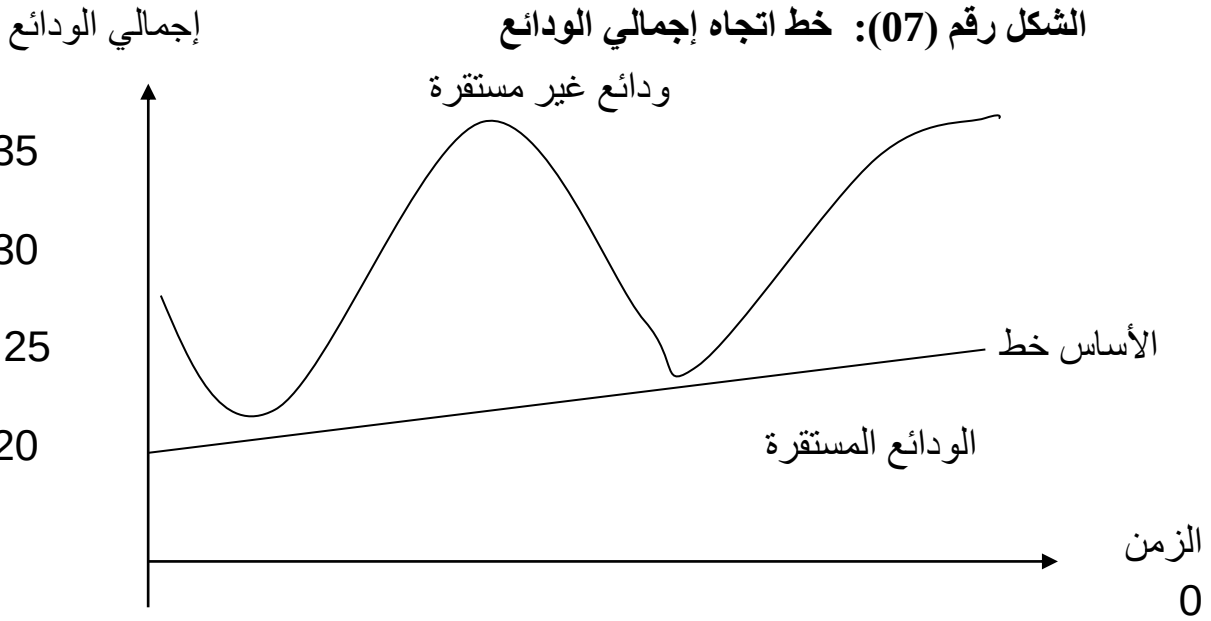
الودائع

لأجل





المصدر: سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، ص105



المصدر: سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، ص105

تبين الرسوم السابقة خط الأساس وهو عبارة عن الخط الفاصل بين الودائع المستقرة وغير مستقرة لكل من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، وودائع الآجل، ولا شك أن ذلك يساعد في رسم سياسة السيولة، والاستثمار للودائع، ولا شك أن ذلك يساعد أيضا في تحديد درجة الأمان، وفي حالة الارتفاع في أسعار الفائدة، فإن ذلك يعني زيادة الطلبات الخاصة لتصفية شهادات الادخار بطريقة غير منتظرة، مما يجب البنك الاحتفاظ برصيد نقدي أكبر لمواجهة مثل الظروف.

ويشير الرسم الأخير للاحتياجات من السيولة لمقابلة طلبات السحب لكل أنواع الودائع، فقد تقل الحاجة إلى السيولة إذا كانت التقلبات لكل من الودائع تحت الطلب والودائع الأجل متضادة.

يعني ما سبق أنا السيولة لها عدة أدوار أو وظائف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة، وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة، (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر). ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة.

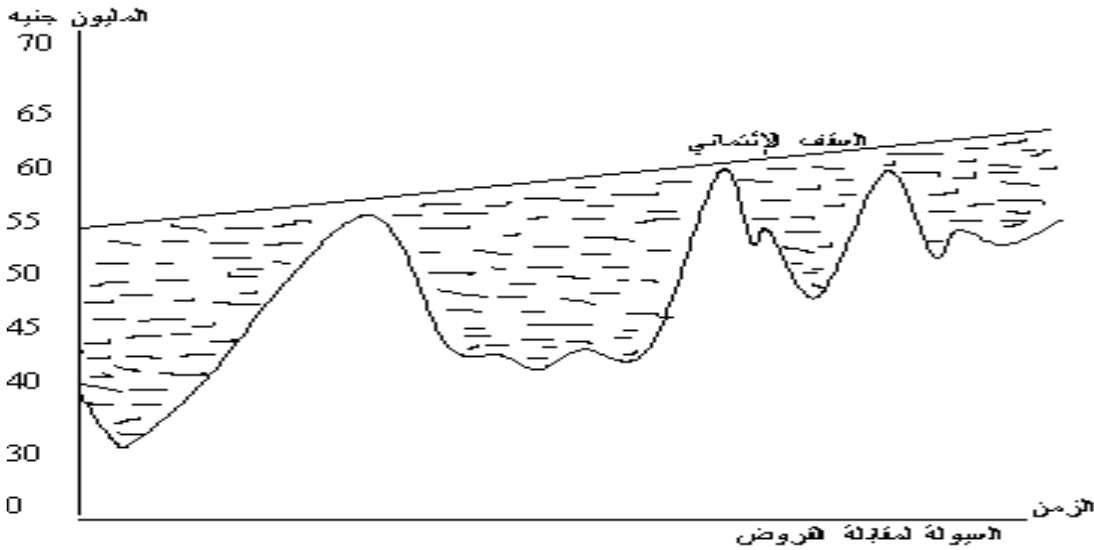
الوظيفة الثالثة هي مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

وأخيرا، تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الأحوال على مدى إمكانية البنك من تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات.

(2) السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة طلبها على القروض بدرجة اكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض و السلفيات، وتسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض و السلفيات ، وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة ، والتي تماثل الودائع غير المستقرة، حيث يمكن إبرازها بالرسم البياني التالي :

الشكل رقم (08): السيولة لمقابلة القروض



المصدر: سامر جلدة، مرجع سابق، ص107

فالخط الذي يمر بالنقط القصوى يسمى السقف الائتماني ceiling trend، فالزيادة في القروض تعني المزيد من السيولة، فالنقط أسفل الخط أو السقف الائتماني تمثل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن يكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الاحتياجات الموسمية.

إذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفات، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارد مالية، سوء بطريقة مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات أو بيع بعض الأصول التي يمتلكها البنك.

إذا كانت نسبة القروض /الودائع Loans dépositis مرتفعة، استلزم الأمر البحث عن حل ملائم لتوفير السيولة لتمويل القروض المحلية من خلال حملة لتنشيط وتنمية حجم الودائع والتكامل مع المؤسسة مالية أخرى.

المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وإدارتها

تعتبر مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والمتمثلة في عدم قدرتها على مواجهة طلبات الدفع من طرف المودعين وكذلك على الاقتراض في السوق، هذه المخاطر جعلت البنوك في حاجة ماسة إلى أدوات إدارتها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة و أسبابها

الفرع الأول: مفهوم مخاطر السيولة

- "يقصد بها المخاطر التي تواجه البنوك عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة التزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل و مخاطر طويلة الأجل، لا بد من البنوك من المواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على القروض، إذا أمام البنوك مصدران للسيولة وهي: الموجودات والمطلوبات، الاقتراض من الغير".

- تعرف مخاطر السيولة بذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية، لما تكون أجال الاستحقاق لمواردها أقصر من الآجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض)، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنهم (المودعين) وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لها تعويضات في المستقبل.¹

الفرع الثاني: أسبابها

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة للمصادر والاستخدامات وهناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث مخاطر السيولة أهمها:

- ❖ عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وأعباء خدماتها
- ❖ ضعف تخطيط السيولة يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق
- ❖ سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة يؤدي إلى صعوبة تحويل الأرصة السائلة
- ❖ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية
- ❖ الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال .

المطلب الثاني: طرق قياس مخاطر السيولة البنكية

لمخاطر السيولة طرق لحسابها نذكر منها طريقتين: ²

أ) طريقة سلم الاستحقاق:

¹ - خميسي قايد، أمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، جامعة برج بوعريريج، 2016، ص 79-80

² - أحلام بوعبدلي، عمي سعيد حمزة، دعم مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 7، العدد 2، 2014، ص 107.

يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية محددة للوصول الى الفجوات، وبناء على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات، كما يمكن وضع نسب للفجوات التراكمية السالبة مثل:

-الاستثمارات المطلقة من يوم إلى 07 أيام (10%) من الملكية.

-الاستثمارات المطلقة من يوم إلى شهر (20%) من الملكية.

ب) طريقة مؤشرات السيولة

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم تم استخدامها لقياس مخاطرة السيولة وهي:

1. النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف /جمالي الموجودات $\leq 25\%$
يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في البنوك، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.
2. الموجودات النقدية والاستثمارات /إجمالي الموجودات تساوي 0
يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار إن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة
3. التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات تساوي %
يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في البنوك التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للبنك باعتبار ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقرضين في مواعييدها المحددة
4. الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة تساوي 0
يقيس هذا المؤشر مخاطر سعر الفائدة في البنوك فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من كان عائد البنك أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة البنكية

إن إدارة البنك تسعى جاهدة إلى تحسين تسييرها وعملها وذلك من خلال تخصيص أقسام متخصصة ذات كفاءة للقيام بذلك، حيث تعتبر إدارة خطر السيولة من بين أهم الأقسام في البنك، وسنحاول توضيح ذلك من خلال ما يتضمنه هذا المطلب.

الفرع الأول: تسيير مخاطر السيولة البنكية

بصفة عامة لا يمكن القول إن تسيير مخاطر السيولة يتمثل في إيجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل من متوسط مردودية الاستخدامات، إلا أن هناك تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) وتسيير طويل المدى.

1-التسيير القصير المدى (تسيير الخزينة) : التسيير الشامل للأصول و الخصوم عملية جديدة في البنوك، لذلك نجد أن هذه الأخيرة قامت دائماً بالاهتمام بتسيير خزintها، أي تسيير الأصول المملوكة من عملة محلية أو عملات أجنبية مع احترام القوانين النقدية و قوانين الصرف

حيث أن تسيير الخزينة البنكية غير من آفاهه بسبب:

- السوق الذي فيه أو عليه خزينة البنوك تعمل بتطوير واسع، عدد العمليات تتضاعف وتزايد بشكل مسير لاقتصاد السوق.
- تغيير الخزينة كعامل من عوامل الربح داخل البنك.
- الارتباط المتبادل بين توازن الخزينة والتوازن المالي الإجمالي المعترف به، ويأخذ بعين الاعتبار في الحسابات الاقتصادية للبنك.

2-التسيير الطويل المدى: يتم تسيير مخاطرة السيولة على المدى الطويل بتجديد السقف لمختلف أقسام هيكله الاستحقاق، بطريقة تسمح بتجنب الأجل.

العامل الرئيسي لتسيير مخاطرة السيولة طويلة وقصيرة المدى، هو لجوء البنك إلى مختلف أسواق رؤوس الأموال التي تساعد البنك بإجراء تعديلات سريعة، وبأقل تكلفة لمستحقات على الخصوم والأصول، لكن تدخله في الأسواق يرتبط بمتغيرات كحجم المردودية ونوعية المساهمة هذه العناصر التي يجب اعتبارها جوهرية، ولها أهمية واسعة للحصول على أعظم ربح يجب أن تعد م مشتقة الربح بالنسبة للتعديلات في هيكله الأصول.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر، فانه ينبغي على أي بنك تطبيق المبادئ الآتية¹:

(أ) **دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:**

- (1) تقع مسؤولية إدارة المخاطر في النهاية بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنوك لذا يتوجب عليه فهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفاء.
- (2) وفي إطار هذه مسؤولية يجب على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية وسياسات إدارة ومواجهة المخاطر وتشجيع القائمين على إدارة البنك على قبول واخذ المخاطر بعقلانية وذكاء في إطار هذه السياسات وتجنب المخاطر التي يصعب عليهم فهمها. وككون الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن تطبيق استراتيجيات وسياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر.

¹ - فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2019/2018، ص47-51.

(3) أن يكون مجلس الإدارة لجنة مستقلة تسمى لجنة المخاطر والتي قد تشمل في عضويتها بعض أعضاء المجلس والجهاز التنفيذي بالبنك ويخول لهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى الإستراتيجية العامة للبنك.

(ب) سياسات وإجراءات

(1) كون جميع الوظائف والمسؤوليات بما فيها مسؤولية رفع التقارير محددة وواضحة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.

(2) أن تقوم دائرة المخاطر لتطبيق سياسات المخاطر والتأكد من أن الممارسات والنشاطات البنكية التي يقوم بها البنك تتم وقف تلك السياسات والحدود المعتمدة، وأي تعليمات ولوائح أخرى من جهات ذات العلاقة ويتعين أن تكون تلك الممارسات ونشاطات قبل اعتمادها وأنه قد تم وضع نظام شامل لمراقبتها بشكل مستمر ودوري، وأن يتم إخطار مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالبنك بشكل دوري. ولأغراض احترازية أيضاً، عن أي تطورات قد تطرأ على تلك النشاطات والممارسات.

(3) أن يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، وبالأخص مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ويشترط أن تكون لدى كل مسؤول الدراية والخبرة وفي مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات وسياسات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بمجال اختصاصه.

(4) وبالنسبة للمتبع الجديد، لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية قبل الشروع في أي صفقة:

✓ موافقة الجهة المعنية بالبنك حسب النظام الأساسي أو اللوائح الداخلية للبنك، واستفتاء أي متطلبات رقابية بهذا الشأن.

✓ الحصول على المعلومات الكافية عن الصفقة أو المتبع الجديد من حيث نوع المخاطرة وكيفية المعالجة الحسابية وذلك عن طريق إجراء دراسة الجدوى.

✓ تأمين طريقة وإجراءات التمويل

✓ وضع إجراءات وضوابط متينة لمراقبة تلك الصفقة أو المنتج.

(ج) نظم القياس والمتابعة:

(1) ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى البنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل إجمالي ودقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأس مالية

ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة فانه لا بد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف، وتشمل على سبيل المثال حدودا لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية. وبناء على اعتماد أسلوب تخصيص رأس المال، فإن اعتماد منهجية تقييم الإنجاز على أساس المخاطر المعدلة سوف يعزز من نظام القياس والمراقبة. ولعل إتباع أساليب متنوعة للوقاية

من المخاطر غير الممكن قياسها واحتسابها سيعزز من سلامة وصحة البنك. وتتمثل من الأساليب

من التأمين ضد المخاطر ووضع المخصصات الخاصة والعامة وتدوير الموظفين وإلزامهم بأخذ إجازتهم السنوية وغيرها. ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يتعلق منها بالسمعة والموارد البشرية والمخاطر القانونية والمخاطر التكنولوجية وغيرها.

(2) لا بد من تقييم الموجودات، وخصوصا الاستشارية منها، على أساس القيمة العادلة، إن وجدت أو سعر السوق أو سعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توفر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساس لقياس المخاطر والربحية.

(3) ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية مفصلة وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.

(4) يجب الاحتفاظ بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل الأنظمة المعلوماتية وبطريقة معالجة المعلومات من قبلها. ومراجعتها بشكل دوري. كما ينبغي القيام بإجراءات توافق بين المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية والتحقق من صحة ودقة تلك المعلومات.

د) الرقابة الداخلية:

(1) ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة تتبع مجلس إدارة البنك مباشرة، وتقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر

(2) لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع الدوائر بالبنك. ومن هذه الضوابط

"على سبيل المثال لا الحصر" أسلوب التوافق الدوري بين الحسابات. والفصل بين الوظائف والمهام

والتحقق من تسيير المعاملات، ووضع إجراءات تعزيزيه للموافقة.

(3) لا بد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للبنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات كما يجب وضع أنظمة مساندة تمكن من العمل في وضع سوى لضمان الاستمرارية في العمل ويجب اختبار فعاليتها من حين إلى آخر. ولمزيد من الأمان تعيين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.

(4) يجب وضع خطط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات وموافقا عليها ومعرفة جيدة من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل من الأنظمة أو أجهزة الاتصالات وبحد أدنى من الارتباك، ويجب أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

الفرع الثالث: أدوات إدارة مخاطر السيولة

إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكد من قدرة البنك على مواجهة جميع التزاماته التعاقدية في الآجل استحقاقها، وتتمثل العناصر الأساسية لإدارة السيولة بشكل فعال فيما يلي:¹

- ✓ نظام جيد الإدارة المعلومات.
- ✓ سيطرة مركزية على السيولة.
- ✓ تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار بدائل مختلفة.
- ✓ تنويع مصادر التمويل.
- ✓ وضع خطة للحالات الطارئة.
- ✓ يجب أن يكون المراقبون على دراية بأسلوب إدارة البنك لمجوداته والتزاماته وترتيباته التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على السيولة الكافية.
- ✓ يجب أن يكون للبنك قاعدة تمويلية متنوعة من حيث مصادر التمويل ومن حيث التحليل المفضل لمواعيد استحقاق التزاماتها.
- ✓ يجب على البنك أن يحافظ على مستوى كافي من الموجودات السائلة.

¹ - بونيهي مريم، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، ص 220

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن السيولة من المواضيع المهمة في البنوك التجارية، حيث تعرف السيولة بأنها قدرة البنك على مواجهة التزاماته في مواعيدها، أي احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة بما يتلاءم واحتياجات عملائه المتعددة، وقدرته على تحويل الاستثمارات إلى نقد سائل بأسرع وقت وأقل تكلفة، لذا فإن السيولة تصنف إلى ثلاث عناصر هي السيولة القانونية، السيولة الإضافية والسيولة الاحتياطية، وتختلف الاحتياطات من السيولة حسب دراسة البنك لأمواله الداخلة و الخارجة، كما أن الاحتياطي القانوني يفرضه البنك المركزي على البنوك لحماية حقوق المودعين.

كما أن البنك لا يكفي بالاحتياطي القانوني فقط، وإنما يقوم بدراسة مسبقة لسيولته ويدرس الوضع المالي حتى لا يقع في فخ السيولة، ويعتمد في ذلك على مؤشرات ونسب لقياس سيولته لمواجهة أي مخاطر قد يتعرض لها، ليكون دائما مستعد لمقابلة هذه التغيرات.

وعليه نستخلص أن السيولة لدى البنك تعد مؤشرا هاما على انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها

البنك، وذلك من خلال قدرته على التصدي لها. كما أنه من دواعي الاحتفاظ بالسيولة نجد "سيولة لمقابلة سحب الودائع، سيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات" وكل ذلك لإتمام عمل البنك بنجاح.

كما توصلنا إلى أهم تقسيمات مخاطر السيولة نجد: "مخاطر تمويل السيولة و مخاطر سوق السيولة."



الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR- الأغواط

تمهيد

بعد عرضنا في الفصلين السابقين إلى المخاطر البنكية التي تواجه العمل البنكي بصفة عامة، وخطر إدارة

السيولة بصفة خاصة، ارتأينا دراسة حالة إدارة خطر السيولة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الاغواط

وبغية إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي والوصول إلى الهدف من دراسة هذا الموضوع والمتمثل في التعرف على الآليات والطريقة المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإدارة خطر السيولة، من أجل معالجة هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث التالية:

-المبحث الأول : البطاقة الفنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR

-المبحث الثاني : تقديم لمجمع الجهوي للاستغلال

-المبحث الثالث : الإستراتيجية المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADAR

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في

هيكله

ومهامه، وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن أجل الإلمام أكثر بهذا البنك سنتطرق إلى:

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية:

عرفت المنظومة البنكية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وهي اختصار ل: (Banque de L'Agriculture et du Développement Rural) الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) وذلك بتنازله عن 140 وكالة بمقتضى المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. وفي إطار الإصلاحات تحول البنك عام 1988 من شركة ذات أسهم برأس مال قدر آنذاك ب: 2200 مليون دج. إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33 مليار دج الكائن مقرها الرئيسي ب 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور سنوات نشاطاته بدأ بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته 269 وكالة سنة 1985، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 293 وكالة و 41 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف. ونظرا لكثافة نشاطه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائري و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

المطلب الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته بعدة مراحل:

❖ المرحلة الأولى: 1982 م- 1989 م

خلال هذه الفترة كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي، بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الميكانيكية الفلاحية.

هذا الاختصاص كان منصوبا عليه في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

❖ المرحلة الثانية: 1989 م- 1999 م

توسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نشاطه الاقتصادي ليعمل في مجالات أخرى خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، أما في المجال التقني فقد كانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي.

- سنة 1991: تطبيق نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛
- سنة 1992

-وضع نظام LOGICIEL SYBU بمختلف وسائل معالجته للعمليات البنكية (تشغيل تسيير القروض،

تسيير عمليات الصندوق... إلخ)؛

-إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أن منح القروض المستندية أصبح يعالج في أقل من 24 ساعة؛

-إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى الوكالات

- سنة 1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية؛
- سنة 1994: وضع بطاقة الدفع والسحب «La Badr» تحت الخدمة؛
- سنة 1996: معالجة وتجسيد العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي؛
- سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

❖ المرحلة الثالثة: 1999 م - 2005 م

اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على البرنامج الخماسي من أجل تسيير التمويلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات ورغبات العملاء خاصة وأنها عرفت تنوعا وتعددا، بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية وبالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، وبفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

- سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية؛

■ سنة 2001: تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية، تقليل الوقت، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية؛

- سنة 2002: إعادة تنظيم البرنامج " LOGICIEL SYBU " على المستوى الوطني

■ سنة 2003: إدخال نظام "syeat" وهو نظام تغطية الأرصدة عن كريق الفحص السلبي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم، مما يسمح بتقليص فترات الصكوك و الأوراق المالية؛

- سنة 2004: تعميم استخدام الشبايك الآلية للأوراق النقدية les guichets automatiques des billets المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "satim" خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

❖ المرحلة الرابعة: (2006-2013)

• 2006: في مارس تم إدخال كل من المقاصة الالكترونية télé des chèques و télécompensation في سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف ب télé des virements و ذلك من أجل تحقيق الأمان و الثقة و الشفافية في التعاملات من جهة، و محاربة الغش و الاختلاسات من جهة أخرى.

• 2013: تحسين موضوع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

❖ المرحلة الخامسة (2017): كان تطبيق برنامج "Sybu" يجعل الزبون للوكالات يجد بعض الصعوبات والعراقيل في التعرف على التغيرات في حسابه لدى الوكالة التابع لها أو عند سحب الأموال، وكان ملزماً عليه التعامل مع الوكالة التابع لها فقط أو أخذ وقت لتسوية معاملته وأخذ تسريح للقيام بها إذا كان في منطقة أخرى، لكن قام بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية في مفاده أن الزبون أصبح زبون " FRX CUBE " الفترة الأخيرة بجذب برنامج جديد يدعى لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل وليس زبون وكالة، ويمكنه تسوية عملياته من أي وكالة تابعة للبنك وأي منطقة.

ومن خلال تعرضنا لمراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية نستطيع أن نقدمه في نقاط رئيسية هي:

- ✓ يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.
- ✓ استعماله لنظام " SWIFT " منذ 1991.
- ✓ استعماله لنظام الإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ الشبكة الأكثر كثافة.
- ✓ هو بنك شامل وعالمي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك المجالس مع خدمات شخصية.
- ✓ ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.
- ✓ القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد.
- ✓ تطبيق نظام " FRX CUBE " جديد يسهل على الزبون تسوية معاملاته في أي وقت وأي وكالة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث: خصائص ومهام وأهداف البنك

1. خصائص البنك:

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة من الخصائص والمميزات وهي التي جعلت منه بنكاً مميزاً عن باقي البنوك ونذكر منها ما يلي:

أ. من ناحية الترتيب

يعد البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهذا نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية وقد طبعة 2001 في المركز 668 في الترتيب Bankers Almanach صنف من طرف قاموس البنوك العالمي من بين 4100 بنك مصنف؛

ب. الإعلام الآلي ونظام المعلومات

يقوم التسيير في هذه المؤسسة على استعمال نظام SWIFT منذ 1991، بالتالي فهو يستعمل الإعلام الآلي في جميع عملياته وذلك بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصممة من طرف مهندسي المؤسسة؛

ت. إدخال شبكة الانترنت وتفحص عن بعد للحسابات

البنك مزود بنظام معلوماتي يسمح للزبائن بإمكانية إجراء فحص لحساباتهم الشخصية عن بعد

BADR CONSULTA من خلال وسائل الاتصال الحديثة وذلك بعد إدخال شبكة الانترنت التي ساهمت في التواصل بين البنك وزبائنه؛

ث. تقليل الوقت

بفضل نظام CANEVAS والذي يستعمل في معالجة قروض الاستغلال والاستثمار أصبح بإمكان البنك منح القروض في فترة زمنية لا تتجاوز 45 يوم.

2. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R

1.2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري: تتمثل مهامه في:

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة) ؛
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن؛
- المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط؛
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاسترداد ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني؛

-منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

2.2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك متخصص ووسيلة للمراقبة

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصاية السلطات المعنية؛

-يتدخل البنك دوريا في وضعيته المؤسسة وتسييرها المالي؛

-إن القانون التأسيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تحدد مجالات تدخله كما يلي : "إن مهمة البنك في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها، يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية مجموع القطاعات الفلاحية"؛
-تمويل العمليات الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية، كما يقدم البنك مساعداته لكل المؤسسات التي

تساهم في تنمية العالم الريفي؛

-تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة، التجارة، الفلاحين) في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات؛

-تمويل قطاع الصحة : يمول البنك الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية...الخ) على شكل قروض لمدة خمس سنوات؛

-تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطوير الريف : وتتمثل في تمويل قطاع النقل حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل المسافرين، وكذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام والأبقار وشراء العتاد الفلاحي لتطوير الفلاحة...الخ؛
-يقدم البنك جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية.

3. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

باعتبار بنك الفلاحة بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدماتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق لأهم أهدافه والتي يمكن حصرها فيما يلي:

تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتج خارج حدود الوطن.

-يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد

الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذا الخصخصة؛

-يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد؛

-يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن؛

-يسعى البدر إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد

العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي؛
-المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: تقديم المجمع الجهوي للاستغلال

بما أن محل تربصنا كان بالمجمع الجهوي للاستغلال (GRE) التابع ل BADR في ولاية الأغواط، فقد خصصنا مبحثا نتناول فيه التعريف بالمجمع وهيكله التنظيمي والخدمات البنكية المقدمة من طرفه.

المطلب الأول: التعريف بالمجمع

يقع المجمع الجهوي الاستغلال التابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي تم إنشاءه سنة 1982 م بشارع الاستقلال المعمورة بولاية الأغواط، حيث يقوم بالأشراف على عشر وكالات تتوزع على ثلاث ولايات:

- ✓ ولاية الأغواط: وكالة الأغواط، أفلو، عين ماضي، قصر الحيران.
- ✓ ولاية غرداية: وكالة غرداية، بريان، زلفانة، لقرارة، متليلي.
- ✓ ولاية المنيعه: وكالة المنيعه

وتتمحور وظيفته الرئيسية في السهر على تطبيق السياسة العامة التي ترسمها المديرية العامة من خلال توجيه ومتابعة عمل الوكالات العشر.

المطلب الثاني: الموارد والهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

يعتمد البنك في نشاطه على موارد عديدة للأموال من أجل الوفاء بالتزاماته مع الزبائن، وحتى يستغل الأموال المتاحة لديه استغلال أفضل وتحقيق الأهداف المخططة، ويكون هذا أيضا بتباعد هيكل لتنظيم عمله حيث سنتطرق إلى أهم الموارد المالية للبنك وكذا الهيكل التنظيمي له.

الفرع الأول: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

1. رأس مال البنك: حيث يقدر حاليا بقيمة 33 مليار دينار جزائري؛
2. الاحتياطي والمخصصات: حيث يقطع البنك في نهاية كل سنة مالية مبالغ من المال كالاحتياطيات والمخصصات لمواجهة المخاطر.

3. تمويل التجارة الخارجية: إن التجارة الخارجية تعد مصدرا هاما لإنعاش الاقتصاد الوطني من جهة وتعود بالفائدة للبنك من جهة أخرى من خلال دعم عمليات الاستيراد والتصدير والتحصيل المستندي، خصم الكمبيالات التجارية، الاعتمادات المستندية؛

4. الودائع: وهي الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال منها:

4-1-ودائع تحت الطلب : و تشمل ما يلي:

4-1-1-الحساب الجاري : يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع و السحب و العمليات ذات الطابع التجاري ويفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين دون الاستفادة من فوائد؛

4-1-2-حساب الشيكات : يجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، و هو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية، وبالتالي يمكن الاحتفاظ به إلى جانب الحساب الجاري؛

4-1-3-دفتر الادخار البنكي : ودائع تمكن صاحبها من السحب في أي وقت، و تمثل أموال زائدة عن حاجة الزبائن مما يجعل عمليات السحب قليلة، وتخضع لسعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق؛

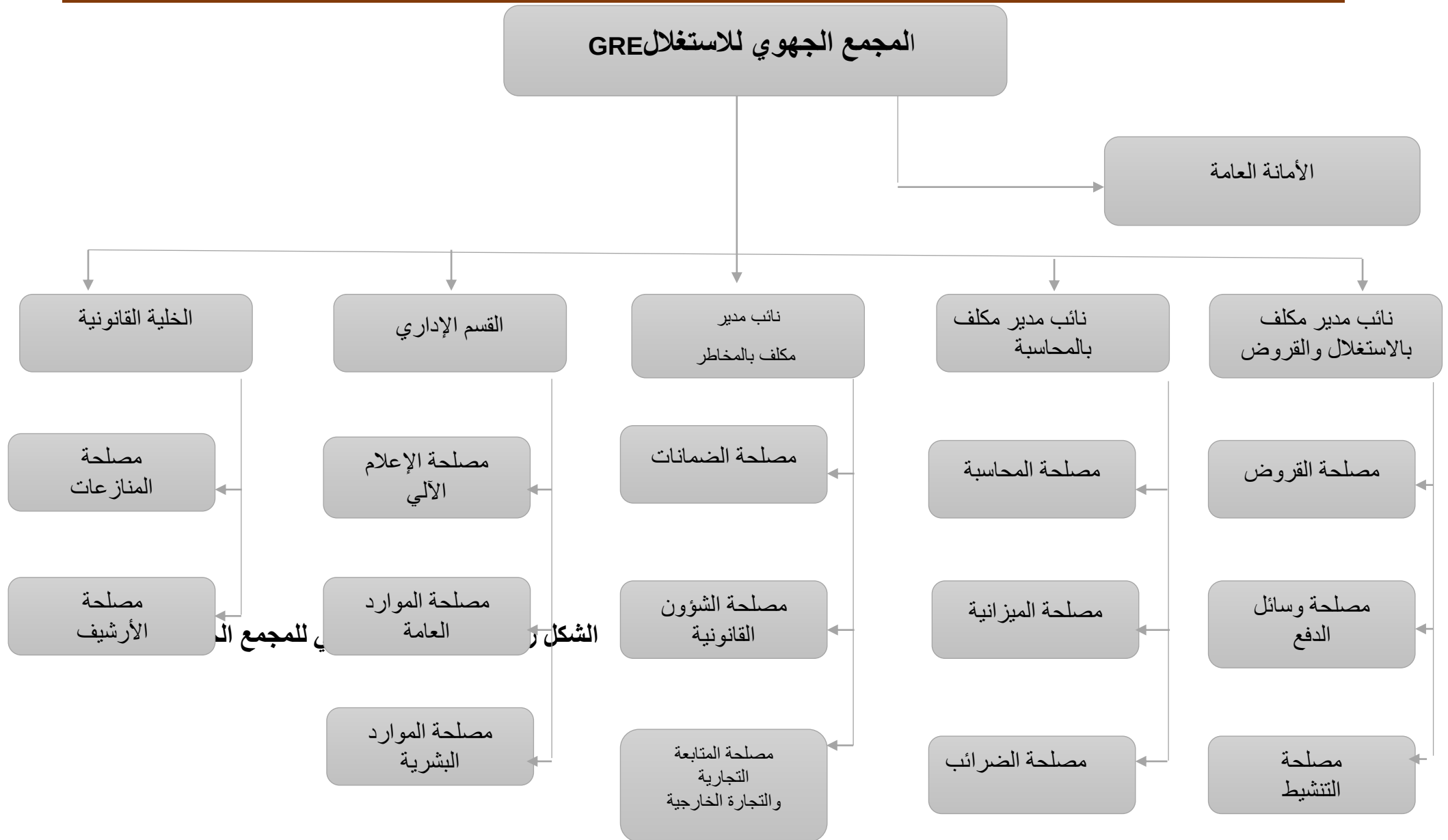
5.الودائع لأجل : هي ودائع لا يتم السحب منها إلا بعد مرور مدة معينة متفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فائدة متغيرة حسب المدة (4.5 % كحد أدنى سنويا) و تقسم إلى:

5-1-ودائع لأجل على شكل حساب : حيث يمكن لصاحبها السحب منها في أي وقت و تخضع لمعدل فائدة متغير حسب المدة؛

5-2-سندات الصندوق : هي مبالغ نقدية زائدة عن حاجة الأفراد و التي تودع لدى البنك بغرض الاستفادة من عوائدها، بحيث يقوم البنك بتجميد قيمة الودائع و منع السحب منها حتى نهاية المدة المتفق عليها، و تكون في شكل سندات للتفاوض(التظهير) و تكون إما اسمية أو لحاملها؛

6-الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية : و من بين هذه الخدمات بطاقات السحب التي تسمح لحاملها بسحب مبلغ نقدي معين أسبوعيا (يحدد البنك الحد الأعلى) باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن كمكاتب البريد و يمكن السحب من الموزعات الآلية للأوراق البنكية التي تشك فيها البنوك الآتية :

. EL BARAKA. BADR. CPA. CNE



حسب الهيكل التنظيمي تتواجد بالمجمع المصالح التالية:

1. مصلحة القروض : تعمل على

-دراسة ملفات طلب القروض؛

-دراسة المخاطر؛

-منح الموافقة النهائية على القروض؛

2. مصلحة وسائل الدفع : والتي تهتم ب

-وسائل الدفع مثل بطاقات الائتمان؛

3. مصلحة المحاسبة:

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح لأنها تعمل على متابعة ومراقبة وتحليل الحسابات الخاصة بالبنك وأيضا مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات وهي بدورها أيضا تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة؛

4. مصلحة التجارة الخارجية:

تهتم هذه المصلحة بجميع العمليات التي تخص التجارة الخارجية كالا اعتماد المستندي وتحويل العملات؛

5. مصلحة الإعلام الآلي : تعمل هذه المصلحة على

-تسيير أجهزة الإعلام الآلي التابعة للمجمع وكذا للوكالات؛

-التدخلات في عين المكان وكذا صيانة العمليات من ناحية البرامج والعتاد؛

-التنسيق مع المصالح المختصة حول التسيير الحسن لشبكة الاتصال؛

6. مصلحة القانون والمنازعات : وتتمثل مهامها في

الإشراف ومساعدة الوكالات في المجال القانوني والدفاع عن مصالح البنك امام الغير؛

-التحصيل بقوة القانون؛

7. مصلحة الأرشفة : تعمل هذه المصلحة على إعداد مكتبة وثائق خاصة بالمجمع وكذا

بالوكالات

تتمثل في:

-النصوص التشريعية؛

-قوانين البنك المركزي؛

-تسيير أرشفة المجمع وكذا الوكالات التابعة له؛

-إعداد التقارير للهيئات العليا.

المطلب الثالث: الأهداف والخدمات المقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال

1. الأهداف : ومن أهم أهدافه نجد:

-استقطاب أكبر عدد من الزبائن من خلال توفير أحسن الخدمات؛

- تطوير المنتجات الزراعية والغذائية والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة ودعم المهن الحرة؛
- تمويل المؤسسات (قروض استغلال، قروض استثمار) ؛
- المساهمة في دعم الاقتصادي الوطني؛
- المساهمة في تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل والمعيشة؛
- توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة؛
- كما تقوم بإعلام، نصح، توجيه ومساعدة الزبون في مجال الأعمال المالية، الصناعية والتجارية.

2. الخدمات المقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال

- 1.2. حسابات إيداع لأجل: هو حساب غير مقيد بسندات بنكية، وموجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
 - حساب الأموال بالعملة الصعبة : توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط
 - العاملة للبنك؛
 - حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار) : يقدر المبلغ ب 10000 دج على الأقل بمعدل فائدة ثابت
 - تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك.
- 2.2. سند الصندوق: إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بصفة رسمية، والمبلغ الأدنى يقدر ب 10000 دج بفائدة متغيرة.
- 3.2. بطاقة BADR: تسمح هذه البطاقة بالسحب نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متواجدة عبر.
 - الوكالات الجزائرية وتتمثل محاسن هذه البطاقات في:
 - تسهيل عمليات السحب؛
 - تسمح لصاحبها السحب 24 ساعة وحتى في الأعياد وأيام العطل؛
 - تجنب الانتظار الطويل في شبك البنك.
- 4.2. بنك البدر يسهل تغيير الحسابات عن بعد.
- 5.2. معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي.
- 6.2. دفتر التوفير لبنك البدر: في إطار تشجيع الادخار والتوفير يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها
 - كل عمليات السحب والإيداع.
- 7.2. تمويل الاستثمارات

-تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات : وتتمثل في الصناعات الصغيرة، التجارة، الفلاحين، ويكون تمويل هذه الاستثمارات في شكل قروض تقدم لمدة تتراوح بين 3 و 7 سنوات.
-تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي : وتتمثل في تمويل قطاع النقل وتدعيم مشروعات تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية وما يرافقها.

المبحث الثالث: الإستراتيجية المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف بنك BADR

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الاغواط بإتباع استراتيجيات لتفادي مخاطر السيولة والحد من آثارها، وهذا وفق إتباعه مجموعة من الإجراءات سنحاول توضيحها فيما يلي.

المطلب الأول: إدارة السيولة وفق القانون الجزائري.

إن القانون الجزائري كغيره من القوانين يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتنظيم عمل البنوك، وذلك من خلال سن القوانين المنظمة لعمله، ومن بين هذه الأنظمة نجد النظام رقم 11-04 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 24 ماي سنة 2011، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، حيث أن هذا النظام ينص على العديد من المواد التي تلزم البنوك الجزائرية باحترامها ومن بين ما نص عليه هذا النظام نجد¹:

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 54 ، بتاريخ يوم الأحد 2 أكتوبر 2011 ، ص ص 27، 30

-يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تقدم وفق الشروط التي ينص عليها النظام، إجراء تعريف وقياس و تحليل و تسيير خطر السيولة، وتعرف هذه الأخير كمخاطر عدم القدرة على مواجهة الالتزامات أو عدم القدرة على فك أو تعويض وضعية، نظرا لحالة السوق و ذلك في أجل محدد و بتكلفة معقولة؛

-يجب على البنوك أن تحوز فعليا و في كل وقت على سيولة كافية لمواجهة التزاماتها في استحقاق أدائها، بواسطة مخزون من الأصول السائلة، كما يجب تأمين تنويع كاف لمصادرهما من التمويل حسب ما تحتاجه من مبالغ مالية وفي الوقت المطلوب؛

-يجب على البنوك أن تحترم نسبة من مجموع الأصول المتوفرة و الممكن تحقيقها على المدى القصير، والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، و من جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب على المدى القصير و الالتزامات المقدمة. وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، وتحدد مكونات وطرق إعدادها بتعليمه من بنك الجزائر؛

-تستخرج عناصر حساب معاملات السيولة من محاسبة البنوك، و في حالة صعوبة ذلك تلجئ بصفة مؤقتة إلى طرق إحصائية للحساب، بشرط إعلام البنك المركزي بذلك؛

-تقوم البنوك بإعداد جدول يسمى " جدول توقعات الخزينة" يسمح لها بمتابعة وضعية السيولة لها.

-تقوم البنوك بإعداد و تفصيل توقعاتها الأسبوعية من إجمالي التدفقات؛

-تحديد الخطر الذي يمكن قبوله، أي مستوى المخاطرة الذي تقبله البنوك، و السياسة العامة لتسيير السيولة المطابقة لمستوى الخطر المقبول، وتحديد الأدوات و الأنظمة لقياس و تسيير خطر السيولة؛

-يجب أن تسمح الإجراءات الداخلية من تحديد و قياس و تسيير و مراقبة خطر السيولة، بواسطة مؤشرات التدفقات الواردة و الصادرة، الناتجة عن كافة عناصر الأصول و الخصوم و خارج الميزانية؛

-تضع البنوك إجراءات الإنذار و مخططات عمل في حالة تجاوزات للحدود؛

-يجب على البنوك اختبار السيناريوهات بصفة دورية، حتى تتأكد من أن تعرضها لمخاطر السيولة يتلاءم مع تقبلها للخطر الذي حددته؛

-تحلل البنوك نتائج هذه الاختبارات و تأخذها بعين الاعتبار عند القياس و التسيير العملياتي خطر السيولة؛

-يجب على البنوك وضع خطط استعجالية رسمية تمكنها من التحضير و مواجهة حالات الأزمات، أي توضيح الاستراتيجيات الواجب إتباعها و الإجراءات التي تسمح بتسيير السيولة، كما على البنوك أن تختبر السيناريوهات الاستعجالية بصفة دورية لتتأكد من فعاليتها

-يجب على البنوك إعداد تقارير دورية و ذكر المناهج المستعملة لتسيير مخاطرها في السيولة.

المطلب الثاني: طبيعة وآثار مخاطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتعرض البنك لمخاطر السيولة كغيره من البنوك والتي تؤثر على

الفرع الأول: مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الاغواط

يرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عندما يحين استحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. وتنشأ في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، كما أن هذه المخاطر قد تنشأ نتيجة عن تغيرات اقتصادية غير متوقعة ومن أهمها: تغيرات معدلات الفائدة والطلب على الائتمان بما يؤثر على تيارات السحب والإيداع وتنتج مخاطر السيولة بالنسبة للبنك بسبب صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة) بسبب تعذر بيع الأصول (مخاطر تسيل الأصول).

الفرع الثاني: آثار مخاطر السيولة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الاغواط

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الاغواط لمواجهة مخاطر السيولة لتفادي آثارها المتمثلة في حالتي العجز والفائض المتمثلة فيما يلي:

أ) آثار السيولة النقدية في حالة العجز لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الاغواط -

يرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن العجز النقدي ينشأ بسبب زيادة في التدفقات النقدية الخارجة وانخفاض في التدفقات النقدية الداخلة، ويترتب على هذا العجز آثار سلبية منها:

1. الإساءة إلى سمعة البنك وهذا الأمر معروف تماما في البنوك بصفة عامة؛

2. ضياع فرص استثمار في البنك كان من الممكن اغتنامها؛

3. يؤدي نقص السيولة إلى اضطراب البنك للتصرف في تسيل مشروعات استثمارية قائمة

قبل آجالها مما يؤدي إلى حدوث خسارة و ضياع ربح كان من الممكن أن يحقق في ظل الظروف العادية؛

4. يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة البنك مما قد يؤثر في التردد في

اتخاذ القرارات الاستثمارية الإدارية.

ب) آثار السيولة النقدية في حالة الفائض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الاغواط -

يرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الاغواط أن فائض السيولة النقدية في البنك ينشأ

عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا، وينشأ

عن ذلك الفائض سلسلة من الآثار السلبية التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1. يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك و صورته لدى العملاء بأن إدارة البنك غير قادرة على استثمار الأموال وتوظيفها ؛
2. يؤدي إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد الربحية وضياح فائدة كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذه الأموال قد استثمرت فعلا؛
3. تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب تفاعل الآثار سويا، وينجم عنها انخفاض في العائد الأجمالي من أنشطة البنك من ناحية وعدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تخفيض المنافع الاقتصادية من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: مؤشرات ونسب قياس السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومخاطرها

يتناول هذا المطلب أهم المؤشرات والنسب المستخدمة في قياس السيولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تضمن المقاييس التالية: نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف بالإضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية معينة.

الفرع الأول: قياس نسب ومؤشرات السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتكون جدول استحقاقات الميزانية للبنك من جانبين هما الأول جانب الأصول والثاني جانب الخصوم، حيث سنقدم توضيح حول هاذين الجانبين حسب الجدولين التاليين:

جدول استحقاقات الميزانية:

أولاً: الأصول
مليون دج

الأصول	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2022
الصندوق، البنك المركزي، مراكز الصكوك البريدية	309970	380800	501889
مستحقات على مؤسسات مالية تحت الطلب ولأجل	472500 199000	554160 362322	992995 423999
مستحقات من الزبائن	498460	730782	460256
سندات وأوراق مالية أخرى ذات عوائد ثابتة	112438	270193	208882
مجموع الأصول	2186368	2298257	2588021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا: الخصوم

سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	الخصوم
0	0	0	البنك المركزي، الحسابات البريدية
98912	94437	43357	ديون اتجاه مؤسسات مالية
1683879	1542698	985480	ديون اتجاه الزبائن
17973	421850	621655	ديون ممثلة بسندات
1800764	2058985	1650492	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ الأغواط _ نحاول حساب نسب السيولة لثلاث سنوات 2019، 2020، 2021؟ على التوالي:

أولا: نسبة الاحتياطي القانوني

وهي تمثل نسبة النقد لدى البنك المركزي على إجمالي الودائع تقدر الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي مستخرجة من الميزانية المفصلة:

سنة 2019: 846531

سنة 2020: 975522

سنة 2021: 1240000

جدول نسبة الاحتياطي القانوني:

الوحدة:

مليون دج

سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	كيفية حسابها
(1877250/1240000) % 66.05=100×	(1647264/975522) % 59.22 =100×	(1763960/846531) % 47.99 =100×	(نقد لدى البنك المركزي /إجمالي الودائع) 100×

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قادر على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقاتها اللازمة وذلك من خلال ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني للبنك طوال ثلاث سنوات.

ثانيا: نسبة السيولة القانونية

وهي تمثل أصول نقدية وشبه نقدية على إجمالي الودائع

جدول السيولة القانونية:

الوحدة:

مليون دج

سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	كيفية حسابها
(1877250/1494884) % 79.63=100 ×	(1647264/934960) % 56.76=100 ×	(1763960/782470) % 44.36 =100 ×	(أصول نقدية وشبه نقدية/إجمالي الودائع) 100 ×

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن السيولة القانونية تزداد عبر السنوات، مما يدل على تطور نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا يعني أن البنك يستعمل السيولة بشكل يجنبه خطر التجميد في البنك المركزي والصندوق ومراكز الصكوك البريدية.

ثالثا: نسبة الرصيد النقدي

وهي تمثل مقدار النقد لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق ومراكز الصكوك البريدية على إجمالي الودائع متمثلة في مستحقات على المؤسسات المالية تحت الطلب ولأجل ومستحقات الزبائن.

جدول رقم : نسبة الرصيد النقدي

الوحدة: مليون دج

سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	كيفية حسابها
(1877250/501889) % 26.74=100×	(1647264/380800) % 23.12=100×	(1763960/309970) % 17.57=100×	(النقد لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق ومراكز الصكوك البريدية و الخزينة العمومية /إجمالي الودائع) 100×

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي تزداد خلال الثلاث سنوات، مما يوضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحيط بمقدار من النقود في الصندوق لدى البنك المركزي والصكوك البريدية من أجل قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها. إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد البنكي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على البنك بعوائد مالية.

ملاحظة: من خلال النتائج نستنتج أن البنك يتبع إستراتيجية الموائمة بين الاحتفاظ بالأموال لدى الصندوق والبنك المركزي واستثمارات في منح القروض قصيرة الأجل، مما يحقق وقاية من مخاطر السيولة وزيادة حجم استثماراتها.

رابعاً: نسبة التوظيف

وهي تمثل مقدار إجمالي القروض على إجمالي الودائع.

جدول رقم : نسبة التوظيف

الوحدة: مليون

دج

سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	كيفية حسابها
(1877250/208882) % 11.12 =100×	(1647264/270193) % 16.40=100×	(1763960/112438) % 6.37=100×	(إجمالي القروض /إجمالي الودائع) 100×

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة حول ميزانيات السنوات الثلاث لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة التوظيف تزداد خلال سنتين 2019 و2022 مما يتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمنح حجما كبيرا من القروض من خلال إتباع إستراتيجية الزيادة في الاستثمارات وينخفض في السنة الأخيرة.

الفرع الثاني: قياس مخاطر السيولة باستخدام مؤشرات السيولة.

يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤشر آخر لقياس مخاطر السيولة يتمثل في:

النقد والأرصدة المملوكة لدى البنك/ إجمالي الودائع $\leq 25\%$

يمثل نسب الرصيد النقدي من خلال نتائج الجدول () : نلاحظ أن نسب الرصيد النقدي في السنتين 2019، 2020 البنك كان يواجه مخاطر قي السيولة أما في السنة الأخيرة 2021 يمكن القول إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يواجه مخاطر السيولة لان نسبة الرصيد النقدي أكبر من أو تساوي 25

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وحسب المعلومات التي تحصلنا عليها سمح لنا بأخذ فكرة حول إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة في البنك حيث نلاحظ أن البنك في حالة حسنة في الآونة الأخيرة، وأن البنك يتمتع بفائض معتبر يتمثل في رؤوس أموال متزايدة وهي إدخارات داخلية توجه فيما بعد للاستثمار كما أن لهذا التزايد أثر بالإيجاب على موارد البنك ما مكنه من رفع مستوى الخدمات التي يقدمها للزبائن.

يتبين لنا من خلال دراستنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –الاغواط- أن إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة وتسييرها ينحصر في تسيير الخزينة، حيث يعتبرها مقر النقد والتخزين للأموال السائلة والقابلة للتحويل إلى سيولة.



خاتمة

لقد تناول موضوع دراستنا إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية من جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي، فالجانب النظري قد قسمناه إلى فصلين تحدثنا في الأول عن البنوك التجارية بصفة عامة المخاطر البنكية وقد اعتبرنا هذا المبحث كأرضية للدخول في صلب الموضوع، أما الفصل الثاني فقد تحدثنا فيه عن أهم طرق القياس فمهما تطورت هذه الطرق فإن مرجعها أو قاعدتها الأساسية هي التحليل المالي، الذي من خلاله تعرفنا على النسب المالية والتي تعتبر أهم وسيلة لقياس مخاطر السيولة أما الجانب التطبيقي فقد درسنا فيه واقع إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بمحاولة إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع.

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع من خلال الوصول إلى مجموعة من النتائج ومحاولة تقديم مجموعة من التوصيات.

اختبار صحة الفرضيات:

وبعد تطرقنا لمضمون الدراسة أصبح في الإمكان اختبار صحة الفرضيات سابقة الذكر حيث:

الفرضية الأولى: تم إثبات صحة الفرضية باعتبار أن إدارة مخاطر السيولة تساهم في علاج المعوقات التي تواجه البنك

الفرضية الثانية: احتمال صحة أو خطأ الفرضية، فالتحليل باستخدام النسب المالية هو من أكثر الطرق المعتمدة في تحليل القوائم المالية وتفسيرها إذ تعتبر هذه الطريقة عنصرا مشتركا بين الوسائل الكلاسيكية والحديثة في قياس المخاطر؛

الفرضية الثالثة: تم إثبات صحة الفرضية، الطرق المتبعة لإدارة مخاطر السيولة في BADR وكالة تساهم في التقليل من حجم مخاطر السيولة

الفرضية الرابعة: تم إثبات صحة الفرضية، يتم إدارة خطر السيولة في البنوك التجارية عن طريق حساب بعض المؤشرات و النسب التي تمكنه من معرفة الوضع المالي للبنك.

الفرضية الخامسة: تم إثبات صحة الفرضية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية له فعالية كبيرة في إدارة خطر السيولة من خلال احتفاظه بسيولة تمكنه من تلبية طلبات السحب من جهة، و اغتنام فرص السوق لتلبية طلبات الاقتراض و يظهر هذا من خلال أداء البنك.

الفرضية السادسة: تم إثبات صحة الفرضية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك لإدارة السيولة اللجوء إلى البنك المركزي، تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض

النتائج المتوصل إليها:

✓ وجوب توجيه الفائض من السيولة للاستثمار بهدف الحفاظ على القيمة الزمنية لنقود وزيادة الأرباح .

✓ وجوب إعداد خطط أكثر فعالية لاجتتاب المخاطر.

- ✓ ضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك لتجنب الوقوع في المخاطر .
- ✓ تعتمد البنوك التجارية بالدرجة الأولى على قدراتها وكفاءة هذه الإدارات في تفادي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.
- ✓ من خلال دراسة الحالة تبين لنا أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقوم بتسيير السيولة و مخاطرها اعتمادا على مؤشرات ونسب السيولة التي تتضمن المقاييس التالية " :
نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف ، بالإضافة إلى نسبة السيولة النقدية"، هذا فيما يخص نسب السيولة ، أما بالنسبة لتسيير مخاطر السيولة فيعتمد في ذلك على عنصرين يتمثلان في "مقارنة التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة إضافة إلى مؤشر آخر يتمثل في النقد و الأرصدة المملوكة لدى البنك بالنسبة لإجمالي الودائع".
- ✓ على البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الأعواط تحديد السبل التي يلجأ إليها عند توقعه حصول أزمات مسبقا
- ✓ يجب على البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الأعواط التعامل بدرجة عالية من المرونة واليقظة مع السيولة التي لديه لتحقيق درجة عالية من الربحية و الأمان

الاقتراحات:

- بعد الدراسة والنتائج المحصلة عليها، يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات:
- على البنوك الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للإدارة إستراتيجية لزيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها
 - على البنوك الجزائرية الإفصاح عن هيكل و حجم الأموال، و كذا الاستراتيجيات المتبعة في تسيير المخاطر.
 - نشر الوعي الثقافي لموظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الأعواط وإقامة دورات تكوينية لهم للتعرف على أهمية إدارة المخاطر البنكية، و كيفية استخدام تقنياتها .
 - على البنوك الجزائرية تبني إستراتيجية بنكية شاملة تعمل على رفع الكفاءة في إدارة المخاطر البنكية خاصة أنها أصبحت تحثك بالبنوك الأجنبية.
 - يبقى مشكل السيولة من المسائل الأكثر إرهابا في العمل البنكي، مما يتطلب منها ضرورة الانفتاح أكثر على السوق المالي بما يسمح للبنك من توفير السيولة في الوقت المناسب وإيجاد بدائل لاستثمار أمواله.
 - يجب أن تسعى البنوك الجزائرية إلى وضع نظام رقابة داخلي فعال على مستوى البنك وتطوير أساليب الرقابة البنكية بما يتماشى بالمعايير الدولية في هذا المجال.
 - ضرورة تكوين العنصر البشري وتنقيفه على تسيير البنوك وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل بالتنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من خطورتها.

آفاق البحث:

إن هذا البحث لا يعدوا أن يكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية في النشاط المصرفي، وأتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم البحث بصورة مقبولة، على

أن يتم الإمام بجوانب الموضوع مستقبلاً، وبهذا قد أكون فتحت المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد حتى نوفيه حقه على مدى الأزمنة وأن يكون تمهيدا لأبحاث يمكن التعرض لها.



قائمة المراجع

الكتب :

1. على كنعان، النقود والصيرفة والسياسية النقدية، دار المنهل اللبناني، ط1، 2012،
2. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، 2012،
3. طارق العال حماد، إدارة المخاطر :أفراد، إدارات، شركات ،بنوك ،مخاطر انتمان والاستثمار، و المشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، 2007
4. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009،
5. سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، مجموعات المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، ط2، 2004،
6. شقيري نوري موسى وآخرون
7. ، إدارة المخاطر، دار الميسرة للنشر و التوزيع و طباعة، ط1، 2012،
8. رديم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008،

المجلات و المذكرات:

1. أحلام بوعبدلي، عمي سعيد حمزة، دعم مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد7، العدد2، 2014،
2. بونيهي مريم، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15،
3. حمدي بشرى، عبد المعز خيرة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المصرفية المتعثرة، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، 2014/ 2015.
4. حدوش شرروق، إدارة مخاطر السيولة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2020.
5. خميسي قايدى، أمينة بن خزناسي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، جامعة برج بوعريريج، 2016.
6. عبد الحسين جاسم محمد الاسدي، إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، 2005.
7. عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2016/2017.
8. خوبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه ،تخصص مالية وبنوك، 2017-2018.
9. فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2018/2019.
10. محمد نبيل إبراهيم، د محمد على حافظ، النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية، القاهرة: د.ت، 75.
11. مفيدة طلبة، إدارة مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي، 2012.

12. راييس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009
13. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2006
14. رحيمة شخوم، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص نفود بنوك مالية، جامعة الاغواط، 2021
15. سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2015\ 2016